التفسير المنسوب إلى
الإمام العسكري عليه السلام
دراسة وتحليل

التفسير المنسوب إلى
الإمام العسكري عليه السلام

دراسة وتحليل

بقلم
الشيخ عادل هاشم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام

على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين ،والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ،سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين ، وبعد:

فهذه مجموعة أبحاث في علم الرجال القيناها على جمع من طلبة البحث الخارج في الحوزة العلمية في النجف الاشرف، جعلنا محورها الحديث عن التفسير المنسوب للامام العسكري (عليه السلام) والبحث فيه من جهات متعددة.

وقد يسر الله تعالى الانتهاء من هذه الأبحاث،ورغب جمع من أهل الفضل أنْ تنشر هذه الأبحاث بغية تعميم الاستفادة منها ، فاستجبنا لطلبهم هذا، فكانت هذه الصفحات راجين من الله تعالى أنْ يوفقنا لاتمام المطلوب ويعيننا على ذلك بعونه ومنه إنه كريم مجيب الدعاء .

والحمد لله رب العالمين

مقدمة

الحديث عن مفردات ومحتويات التفسير المنسوب للامام العسكري(عليه السلام):

التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري (عليه السلام) -بحسب تتبّعنا الشخصي له- متكوّن من مقدّمة في فضل القرآن وآداب قرآئته.

ومن ثمّ يبدأ بالحديث عن البَسملة وتفسيرها وتفسير سُورة الحمد وفضل قرآءتها، ومن ثَمّ يبدأ بتفسير آيات متنوّعة مع ما أُستدرِك من بعض الآيات في بعض السُّور:

كسورة البقرة وآل عمران والنّساء والمائدة والأنعام والأعراف والأنفال والتّوبة ويونس (عليه السلام) وهود (عليه السلام) ويوسف (عليه السلام) والرّعد والحجر والنّحل والإسراء والكهف ومريم (عليها السلام) وطه والأنبياء والحجّ والنّور والفرقان والشعراء والنمل والقصص والعنكبوت والرّوم ولقمان والأحزاب ويس والصّافات والزمر وغافر وفصّلت والشورى والزُخرف والدّخان والحُجُرات والطور والنّجم والمجادلة والحشر والتحريم والملك والدهر (الإنسان) والطارق والعلق وقريش

والإخلاص، كلّ ذلك بحسب تتبّعنا الشخصي له.

والمجموع كلّه لا يتعدّى بضع مئات من الآيات الكريمة وتفسير هذه الآيات يمثل مقداراً معيناً من الكتاب، وتفسيرات هذه الآيات من نَمط التفسير بالمأثور على أهل البيت (عليهم السلام) برواياتٍ مرسلةٍ مرويةٍ مباشرةً عن الإمام المعصوم (عليه السلام)، وفي كثير من الأحيان من دون تصريح بإسم الإمام بل فقط يقول: قال (عليه السلام)، أو قال الإمام (عليه السلام)، وهكذا تعبيرات، وقد يصرّح بإسم الإمام (عليه السلام) كقوله:

قال الإمام محمّد بن علي الباقر (عليه السلام)، وبعضها رواية عن رسول الله (صلى الله عليه وآله).

وهناك نَمطٌ آخر من المحتوى:

ويمثّل مقداراً كبيراً من حجم التفسير، وهو عبارة عن مواضيع مختلفةٍ متنوعةٍ منتشرةٍ بين تفسير الآيات الكريمة، وكذلك هي منقولة بنحو المرويات عن الأئمّة المعصومين (عليهم السلام) وطابعها الإرسال عن الإمام المعصوم (عليه السلام) مباشرةً.

ومن جملة المواضع التي توسّطت تفسير الآيات الكريمة منها:

١ ـ فضل أبي ذر (رضوان الله عليه).

٢ ـ فضل إعانة المجاهدين.

٣ ـ ثواب القَرض.

٤ ـ ثواب نُصرة الضُّعفاء والمظلومين.

٥ ـ ثواب ردّ غَيبة المؤمن.

٦ ـ عبادة الإمام علي (عليه السلام).

٧ ـ في من شكّ في أنّ الحق لعلي (عليه السلام).

٨ ـ في قصّة يوم الغدير.

٩ ـ في معجزاتهم (عليهم السلام).

١٠ ـ في محبّة علي وآله (عليهم السلام).

١١ ـ ما يتمثّل للمنافقين عند حضور الموت.

١٢ ـ في خلق الإنسان ومراحل نشأته.

١٣ ـ قصّة الفَحّامة.

١٤ ـ في حديث الدجاجة المشوية.

١٥ ـ في تسليم الجبال والصخور والأحجار.

١٦ ـ في حديث الشجرتين.

١٧ ـ في حديث الثقفي وشهادة الشجرة.

١٨ ـ في حديث الطبيب اليوناني مع أمير المؤمنين (عليه السلام).

١٩ ـ في الأمر بالتقيّة.

٢٠ ـ في حديث تكلّم الذراع المسمومة مع النّبي (صلى الله عليه وآله).

٢١ ـ في كلام الذئب مع رسول الله (صلى الله عليه وآله).

٢٢ ـ في الشجرة الّتي نهى الله عنها، شجرة علم محمّد (صلى الله عليه وآله).

٢٣ ـ في فضل الصّلاة على النّبي وآله (عليهم السلام).

٢٤ ـ في قصّة أصحاب السّبت.

٢٥ ـ في قصّة ذبح بقرة بني إسرائيل وسببه.

٢٦ ـ في أنّ ولاية علي (عليه السلام) حسنةً لا يضرّ معها سيئةٌ.

٢٧ ـ في بيان معنى الشيعة.

٢٨ ـ في معنى الرّافضي وأنّ أوّل من سُمِّي به سَحرة موسى (عليه السلام).

٢٩ ـ في أنّ الوالدين محمّد (صلى الله عليه وآله) وعلي (عليه السلام).

٣٠ ـ في أنّ اليتيمَ الحقيقي هو المنقطع عن الإمام (عليه السلام).

٣١ ـ في أنّ المسكين الحقيقي هم مساكين الشيعة.

٣٢ ـ في واقعة العَقبة.

٣٣ ـ في حديث المنزلة.

٣٤ ـ في توسّل اليهود أمام موسى (عليه السلام) بمحمّد وآله (عليهم السلام).

٣٥ ـ في حديث الحدائق.

٣٦ ـ في أنّ الجدال على قسمين.

وغيرها العشرات من هذه المواضيع على هذه الشاكلة بروايات ذات طابع الإرسال.

الكلام في الأصل في حادثة كتابة هذا التفسير:

الأصل في الحادثة في الكتابة هو أنّه:

قال محمّد بن علي بن جعفر الدقّاق[١] قال: حدّثني الشيخان الفقيهان أبو الحسن محمّد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان وأبو محمّد جعفر بن أحمد بن علي القمّي[٢] قالا: حدّثنا الشيخ الفقيه أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي (قدس سره) قال: أخبرنا أبو الحسن محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي الخطيب[٣] قال: حدّثني أبو يعقوب يوسف بن محمّد بن زياد، وأبو الحسن علي بن محمّد بن سيّار[٤] وكانا من الشيعة الإمامية قالا:

---

(١) أُنظر: إلى أنّه في بعض النسخ وتحديداً ج: جعفر بن الدقاق.

(٢) أُنظر: إلى أنّه في بعض النسخ جعفر بن علي بن أحمد، وهو مصحف، والذي يروي عن الشيخ الصدوق هو الشيخ أبو محمد جعفر بن أحمد بن علي القمّي الإيلاقي، نزيل الري، مصنّف كتاب جامع الأحاديث ونوادر الأثر والغايات وغيرها، وذكره الشيخ الطوسي في من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام).

(٣) أُنظر: إلى أنّه هو المعروف بأبي الحسن الجرجاني المفسر.

(٤) أُنظر: إلى أنّه قد ورد في نسخة سنان، وفي نسخة يسار.

كان أبوانا إماميّين وكانت الزيدية هم الغالبون باسترآباد[١][٢]، وكنّا في إمارة الحسن بن زيد[٣] العلوي الملقّب بالدّاعي إلى الحق، إمام الزيدية، وكان كثير الإصغاء إليهم، يقتل النّاس بسعيهم، فخشينا على أنفسنا فخرجنا بأهلينا إلى حضرة الإمام أبي محمّد الحسن بن علي بن محمّد أبي القائم (عجل الله فرجه)، فأنزلنا عيالنا في بعض الخانات، ثمّ استأذنا على الإمام الحسن بن علي (عليهما السلام)، فلمّا رآنا قال: مرحباً بالآوين إلينا،

(١) أُنظر: إلى أنّ استرآباد بلدة مشهورة من أعمال طبرستان بين سارية وجرجان.

(٢) أُنظر: واحدة الاطلاع: الجزء الأول صفحة ٧٠.

(٣) أُنظر: إلى أنّه هو الحسن بن زيد بن محمد بن إسماعيل جالب الحجارة بن الحسن بن زيد بن حسن بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام) صاحب طبرستان، ظهر بها في سنة ٢٥٠ للهجرة ومات بطبرستان مملكاً عليها، فهرست ابن النديم: صفحة ٢٧٤، وسيرة أعلام النبلاء: الجزء ١٣: صفحة ١٣٦، والكامل لابن الأثير: الجزء السابع: صفحة ١٣٤ و ٤٠٧، وله ترجمة في عمدة الطالب: ٩٢، وتاريخ الطبري: الجزء السابع: صفحة ٤٢٩، وأعيان الشيعة : الجزء الخامس: صفحة ٨٥.

الملتجأين إلى كَنَفَنا، قد تقبّل الله تعالى سعيكما، وآمن وعكما، وكافاكما أعدائكما، فانصرفا آمنين على أنفسكما وأموالكما.

فعجبنا من قوله مع أنّا لم نشك في صدق مقالته، فقلنا: فماذا تأمرنا أيّها الإمام أن نصنع في طريقنا إلى أن ننتهي إلى بلد خرجنا من هناك؟ وكيف ندخل ذلك البلد ومنه هربنا وطلب سلطان البلد لنا حثيث ووعيده إيّانا شديد؟

فقال (عليه السلام):

خلّفا عليَّ ولديكما هذين لأفيدهما العلم الّذي يشرّفهما الله تعالى به، ثمّ لا تحفلا بالسّعادة ولا بوعيد المَسمعي إليه، فإنّ الله عزّ وجلّ يقسمهم ويلجأهم إلى شفاعتكم منهم عند من قد هربتم منه.

قال أبو يعقوب وأبو الحسن:

فأتمرا لِما أُمِرا، وقد خرجا وخلّفانا هناك وكنّا نختلف إليه فيتلقّانا ببر الآباء وذوي الأرحام الماسّة، فقال لنا ذات يوم: إذا أتاكما خير كفاية الله عزّ وجلّ أبويكما وأخزائه أعدائكما وأعداءهما وصدق وعدي إيّاهما، جعلت من شكر الله عزّ وجلّ أن أفيدكما تفسير القرآن

مشتملاً على بعض أخبار آل محمّد (صلى الله عليه وآله)، فيعظم الله تعالى بذلك شأنكما.

قالا: ففرحنا وقلنا: يا بن رسول الله، فإذا نُؤتى بجميع علوم القرآن ومعانيه؟

قال (عليه السلام): كلّا، إنّ الّصادق (عليه السلام) عَلَّم ما أريد أن أعلّمكما بعض أصحابه ففرح بذلك وقال: يا بن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قد جمعت علم القرآن كلّه؟ فقال (عليه السلام): قد جمعت خيراً كثيراً وأتيت فضلاً واسعاً، لكن مع ذلك أقلّ قليل من أجراء علم القرآن، إنّ الله عزّ وجلّ يقول: «قُلْ لَوْ كانَ الْبَحْرُ مِداداً لِكَلِماتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِماتُ رَبِّي وَ لَوْ جِئْنا بِمِثْلِهِ مَدَداً »[1]،ويقول: «وَ لَوْ أَنَ ما فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَ الْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كَلِماتُ اللهَّ إِنَّ اللهَّ عَزِيزٌ حَكِيم»[2]، وهذا علم القرآن ومعانيه وما أودع من عجائبه، فكم ترى مقدار ما أخذته من جميع هذا القرآن؟ ولكنّ القدر الذي

(١) أُنظر: سورة الكهف: آية ١٠٩.

(٢) أُنظر: سورة لقمان: آية ٢٧.

أخذته قد فضّلك الله به على كلّ من لا يعلم كعلمك ولا يفهم كفهمك[١].قالا: فلم نَبرح من عنده حتّى جاءنا فيجٌ[٢] قاصداً من عند أبوينا بكتاب يذكر فيه إنّ الحسن بن زيد العلوي قتل رجلاً بسعاية أولئك الزيدية واستصفى ماله، ثمّ أتته الكتب من النّواحي والأقطار المشتملة على خطوط الزّيدية بالعذل واللوم الشّديد والتوبيخ العظيم يُذكر فيها أنّ ذلك المقتول كان أفضل زيدي على ظهر الأرض وأنّ السُعاة قصدوه لفضله وثروته، فشكر لهم وأمر بقطع آذانهم وآنافهم وأنّ بعضهم قد مُثِّل به كذلك وآخرين قد هربوا، وأنّ العلوي ندم واستغفر وتصدّق بالأموال الجليلة بعد أن ردّ أموال ذلك المقتول على ورثته وبذل لهم أضعاف ديّة وليهم المقتول واستحلّهم، فقالوا:

---

(١) أُنظر: إلى هنا تمّ الاستشهاد بكلام الإمام الصادق (عليه السلام).

(٢) أُنظر: إلى أنّ الفيج فارسي معرّب، والجمع فيوج، وهو الذي يسعى على رجليه، وفي الحديث هو المسرع في مشيه الذي يحمل الأخبار من بلد إلى بلد، لسان العرب.

أمّا الديّة فقد أحللناك منها، وأمّا الدّم فليس إلينا إنّما هو إلى المقتول والله الحاكم وأنّ العلوي نذر لله (عزّ وجلّ) أن لا يعرض للنّاس في مذاهبهم، وفي كتاب أبوينا أنّ الدّاعي إلى الحق الحسن بن زيد قد أرسل إلينا ببعض ثقاته بكتابه وخاتمه وأمانة وضمن لنا ردّ أموالنا وجبر النقص الذي لحقنا فيه، وإنّا صائران إلى البلد ومتنجّزان ما وعدنا.

فقال الإمام (عليه السلام): إنّ وعدَ الله حق.

فلمّا كان اليوم العاشر جاءنا كتاب أبوينا إنّ الدّاعي إلى الحق قد وفّى لنا بجميع عِداته وأمرنا بملازمة الإمام العظيم البركة الصادق الوعد.

فلمّا سمع الإمام (عليه السلام) بهذا قال:

هذا حين إنجازي ما وعدتكما من تفسير القرآن، ثمّ قال (عليه السلام): قد وظّفت لكما كلّ يوم شيء منه تكتبانه، فألزماني وواظبا عليَّ يوفّر الله تعالى من حظوظكما.

فأوّل ما أملى علينا أحاديث في فضل القرآن وأهله، ثمّ أملى علينا

التفسير بعد ذلك فكتبناه في مدّة مقامنا عنده وذلك سبع سنين[١] نكتب في كلّ يوم منه مقدار ما ننشط له.

وكان أوّل ما أملى علينا وكتبناه قال الإمام (عليه السلام):

حدّثني أبي علي بن محمّد، عن أبيه محمّد بن علي، عن أبيه علي بن موسى الرّضا، عن أبيه موسى بن جعفر، عن أبيه جعفر بن محمّد الصادق، عن أبيه الباقر محمّد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين زين العابدين، عن أبيه الحسين بن علي سيّد المستشهدين، عن أبيه أمير المؤمنين وسيّد الوصيين وخليفة رسول ربّ العالمين وفاروق الأمّة وباب الحكمة ووصي رسول ربّ الرّحمة علي بن أبي طالب (عليهم السلام)[٢].

---

(١) أُنظر أنّه علماً أنّ أول إمامة الإمام العسكري (عليه السلام) يوم شهادة والده (عليه السلام) في الثالث من رجب سنة ٢٥٤ للهجرة، وآخره يوم شهادته الثامن من ربيع الأول سنة ٢٦٠ للهجرة، وكانت مدة إمامته (عليه السلام) تزيد على ست سنين بثمانية أشهر وخمسة أيام.

(٢) أُنظر: التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري (عليه السلام): صفحة ٢٣ ـ ٢٦: تحقيق مؤسسة الإمام المهدي (عليه السلام).

المسيرةُ التاريخيةُ لكتاب التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام):

بحسب تتبّعنا واستقراءاتنا الشخصية فإنّه تبدأ مسيرة الكتاب بحسب كتابته بعد عصر الشيخ الصدوق؛ وذلك لأنّ السند المطبوع من التفسير يبدأ بـ"قال محمّد بن علي بن جعفر الدقّاق" وهو يرويه عن:

١ ـ أبو الحسن محمّد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان.

٢ ـ أبو محمّد جعفر بن محمد بن علي القمّي.

وهما قالا: حدّثنا الشيخ أبو جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي (قدس سره) أي الشيخ الصدوق (طاب ثراه) (المتوفى سنة ٣٨١ للهجرة)، وبالتالي فلا ورود لذكر التفسير في الكافي للكليني (قدس سره) (المتوفى سنة ٣٢٩ للهجرة)، هذا من جانبٍ.

ومن جانبٍ آخر:

فقد ذكر جمع ممن كتب في التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام) أنّ من أوائل من قال بكونه تفسير معتبر ونقل عنه الشيخ

الصدوق (طاب ثراه) (المتوفى ٣٨١ للهجرة)، وجعلوا إيراده للروايات مروية في كتبه في غير مورد من كتبه كالتوحيد والعيون والأمالي والعِلل ومعاني الأخبار روايةً عن محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي الّذي روى عنه كذلك التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام)، جعلوه دليلاً على اعتبار التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري (عليه السلام) عند الشيخ الصدوق (طاب ثراه).

ولكنّ الظاهر أنّ هذا المعنى لا يستقيم؛ وذلك لأنّ الشيخ الصدوق وإن روى هذا التفسير عن محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي بحسب النسخة المطبوعة **ولكن**:

أولاً:

يحتمل أنْ تكون هذه النسخة -كما سيأتي بيانه- أصلاً غير معتبرةٍ وغير موثوقٍ بصدورها عن الشيخ الصدوق (قدس سره) وغير مطابقةٍ لنسخةِ الأصل.

وثانياً:

أنّه حتّى على تقدير صحّتها واعتبارها ومطابقتها فإنّ مجرد روايته

عن المفسّر الاسترآبادي لا يعني بالضرورة روايته عن التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام)، بل تكون روايته أعم، فقد يكون مصدرها التفسير وقد يكون مصدرها غير التفسير.

مضافاً إلى ذلك:

فإنّ الصدوق (طاب ثراه) لم يصرّح كما في من لا يحضره الفقيه وغيره من كتبه بأنّه أخذ الرواية من التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام).

ويعضُد ذلك:

أنّ طبيعة الرّوايات عامّة تتكلم عن الأصول المعروفة، فكما يمكن أن يكون قد أخذها عنه فكذلك يمكن أن يكون قد أخذها عن كتابٍ آخر وكتب أخرى كما في الحديث رقم ٥٨٦٣ في من لا يحضره الفقيه الجزء الرابع، حيث روى عن محمّد بن سنان، عن طلحة بن زيد قال: سمعتُ أبا عبد الله الصادق (عليه السلام) يقول: العامل على غير بصيرةٍ كالسائر على غير الطريق فلا تزيده، إلى آخره...

فإنّه كذلك رواه في العيون والأمالي عن المفسّر الجرجاني راوي

التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام)، عن آبائه، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وقيل: رواه الكليني في الحسن كالصحيح كما أشار إلى ذلك محقق كتاب من لا يحضره الفقيه[1].

ولكن ظاهر كلمات الشيخ الصدوق (قدس سره) -في غير مورد- أنّه يروي عن محمّد بن القاسم الجرجاني المفسّر من التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام) كما في كتاب التوحيد نقلاً في باب معنى بسم الله، حدّثنا محمّد بن القاسم الجرجاني المفسّر (رحمه الله) قال:

حدّثنا أبو يعقوب يوسف بن محمّد بن زياد وأبو الحسن علي بن محمّد بن سيار وكانا من الشيعة، عن أبويهما، عن الحسن بن علي (عليه السلام)[2].

وهو باب ورد ذكره في التفسير المطبوع والمنسوب للإمام

---

(١) أُنظر: الشيخ الصدوق: من لا يحضره الفقيه: الجزء الرابع: صفحة ٤٠١: تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ـ قم المقدّسة.

(٢) أُنظر: الشيخ الصدوق: التوحيد: صفحة ٢٣٠: الحديث ٥: باب معنى بسم الله الرحمن الرحيم.

العسكري (عليه السلام) كما تقدّم ذكره.

نعم، يُلاحظ على هذا الكلام ما تقدّمت الإشارة إليه والواردة في مقدّمة التفسير المطبوع من أنّ يوسف بن محمّد بن زياد وعلي بن محمّد بن سيّار يرويان التفسير مباشرةً عن الإمام العسكري (عليه السلام)، ومقتضى هذا الكلام من الشيخ الصدوق (قدس سره) أنّهما يرويان عن أبويهما عن الإمام العسكري (عليه السلام).

ولكنّ صريح التفسير أنّ أبويهما قد تركاهما وذهبا إلى استرآباد وخلّفاهما في سامراء عند الإمام العسكري (عليه السلام) وهذا تهافتٌ واضحٌ في الكلام.

وكذلك يحتمل أن يكون نقل الصدوق مشافهةً أو مناولةً، ولكنّ من غير التفسير الذي هو محل كلامنا في المقام.

وكذلك يمكن أن يُقال:

أنّ ما ورد من مورد واحد في كتاب من لا يحضره الفقيه يمكن أن يكون عن طريق المشافهة، وإلاّ لو كان عن طريق نسخة من التفسير كانت لدى الشيخ الصدوق (قدس سره) لأكثر من النّقل عنه ولما اقتصر على

مورد واحد منه من بين آلاف مرويات من لا يحضره الفقيه.

وعليه فالواضح من كلّ ما تقدّم:

نقل الشيخ الصدوق عن رواية محمّد بن القاسم المفسر الاسترآبادي فقط، ومن الواضح أنّ ذلك النقل لا يدلّ على المدّعى من نقله عن التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام).

ومن الواضح أنّ مجرد نقل الصدوق (طاب ثراه) عن شخص ليس داعياً وسبباً وإمارةً على اعتبار مروياته، فقد نقل الصدوق (قدس سره) عن جمع ممّن لم يعتبر أهل الرّجال مروياتهم والشواهد على ذلك كثيرةٌ أشرنا إليها مفصلاً في كتابنا (بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه) فراجع.

فالمتحصّل:

أنّ الشيخ الصدوق (قدس سره) لم يصرح في كتبه بالرواية عن التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام) ولا أشار إلى ذلك التفسير أصلاً.

هذا الكلام كلّه في القرن الرابع الهجري.

وأمّا في القرن الخامس الهجري:

فلم يتعرّض الشيخ الطوسي (قدس سره) (المتوفى ٤٦٠ للهجرة) لذكر التفسير في فهرسته ولا في رجاله، ولم ينقل عنه لا في تهذيب الأحكام ولا في الاستبصار -بحسب تتبّعنا واستقرائنا الشخصي لكلا الكتابين (الرجال والفهرست).

وكذلك فعل النجاشي (رحمه الله) (المتوفى ٤٥٠ للهجرة) حيث لم يشير إلى التفسير في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بحسب استقراءنا الشخصي للكتاب.

نعم، تعرّض للإشارة إلى التفسير ابن الغضائري في رجاله:

وقال عنه في ترجمة محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي: روى عنه[1] أبو جعفر ابن بابويه[2] ضعيفٌ، كذّابٌ، روى عنه تفسيراً يرويه عن رجلين مجهولين أحدهما يُعرف بيوسف بن محمّد بن زياد والآخر

(١) أُنظر: أنّه يقصد "روى عنه" أي عن المفسر الاسترآبادي.

(٢) أُنظر: أنّه يقصد الشيخ الصدوق كما ورد ذلك في بداية النسخة المطبوعة من التفسير.

علي بن محمّد بن سيّار، عن أبيهما، عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام)، والتفسير موضوع عن سهل الديباجي عن أبيه بأحاديث من هذه المَناكير[1].

نعم، لابدّ من الوقوف هنا عند جهاتٍ:

الجهة الأولى:

أنّه قد أُعترِض على هذا الكلام بعِدّة اعتراضات منها:

الاعتراض الأوّل:

أنّ تصنيفات ابن الغضائري نفسه ضعيفةٌ وبالتالي فلا يمكن الاعتماد عليها.

الاعتراض الثّاني:

أنّ الصدوق الآخذ عن محمد بن القاسم المصاحب له الذي قد أكثر النقل عنه من هذا الكتاب في أكثر كتبه وما يذكره إلا ويعقّبه بقوله: رضي الله عنه أو رحمه الله، وقد يذكره مع كنيته، فكيف خفي عليه

(١) أُنظر: ابن الغضائري: الرجال: صفحة ٩٨: رقم ١٤٨.

ضعفه وكذبه؟

الاعتراض الثّالث:

كيف خفي ضعفه وكذبه على الجماعة الّذين رووا هذا التفسير الموضوع بزعم ابن الغضائري عن الصدوق وهم عدّة منهم الحسين بن عبيد الله الغضائري والد أحمد صاحب الرّجال، كما في إجازة المحقّق الكركي حيث قال ضمن إجازته للقاضي: صفي الدّين عيسى قال:

ولنورد حديثاً واحداً ممّا نرويه متصلاً تبرّكاً وتيمناً جرياً على عادتهم الجليلة الجميلة فنقول: أخبرنا شيخنا العلّامة أبو الحسن علي بن هلال بالإسناد المتقدّم إلى شيخنا الإمام أبي عبد الله محمّد بن مكّي السعيد الشهيد وأعلى منه بالإسناد إلى الإمام جمال الدين الحسن بن مطهر، إلى أن قال: وأعلى منهما بالإسناد إلى شيخنا الشيخ، إلى أن قال: وأعلى من الجميع بالإسناد إلى العلّامة جمال الدّين أحمد بن فهد، إلى أن قال: عن الشيخ الإمام عماد الفرقة الناجية أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي قال: أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري،

أخبرنا أبو جعفر محمّد بن بابويه، حدّثنا محمّد بن القاسم المفسر الجرجاني، حدّثنا يوسف بن محمّد بن زياد، وعلي بن محمّد بن سنان، عن أبويهما، عن مولانا ومولى كافة الأنام الإمام أبي محمّد الحسن العسكري، عن أبيه، إلى أن قال:

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لبعض أصحابه ذات يوم: يا عبد الله، أحبب في الله وأبغُض في الله وعادِ في الله، فإنّه لا تنال ولاية الله إلا بالله، ولا يجد رجلٌ طعمَ الإيمان وإن كَثُرت صلاته وصيامه حتّى يكون كذلك، وقد صارت مؤاخاةُ النّاس يومكم هذا أكثر ما في الدّنيا عليها يتوادّدون عليها ويتباغضون عليها، وذلك لا يُغني عنهم من الله شيئاً.

فقال الرّجل: يا رسول الله، كيف أعلم إنّي واليتُ وعاديتُ في الله عزّ وجلّ ومن ولي الله حتّى أواليه ومن عدوّه حتّى أعاديه؟

فأشار رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى علي (عليه السلام) قال: ألا تَرى هذا؟

قال: بلى.

قال: ولي هذا ولي الله فوالِهِ، وعدوّ هذا عدوّ الله فعادِهِ، وآلِ ولي

هذا ولو أنّه قاتل أبيك وولدك، وعادِ عدوّه ولو أنّه أبوك وولدك[١].

والحديث المذكور مع ذلك السند موجود في تفسير العسكري (عليه السلام)[٢]، وكذا معاني الأخبار، وعيون الأخبار، وعلل الشرائع كلّها للصدوق كما في البحار[٣].

قال المحدّث النوري بعد نقل كلام المحقّق:

ويظهر منه أنّ هذا التفسير عنده في غاية الاعتبار واقتصاره في نقل الخبر المرسوم عندهم نقله في آخر كثير من الإجازات، كما يظهر منه أنّ الشيخ والغضائري[٤] رواياه عنه (عليه السلام) بالسّند المذكور، فيكون معتبراً عندهم وإلا لاستثناياه من مروياتهما كما لا يخفى على من عرف طريقة

---

(١) أُنظر: البحار: جزء ١٠٥: صفحة ٧٨، والمستدرك: الجزء الثالث: صفحة ٦٦١.

(٢) أُنظر: تفسير العسكري (عليه السلام): صفحة ٤٩.

(٣) أُنظر: البحار: جزء ٢٧: صفحة ٥٤ ـ ٥٥.

(٤) أُنظر: إلى أنّ المراد به والد صاحب كتاب الضعفاء الذي قال هذا التفسير موضوع.

المشايخ[١].

الاعتراض الرابع:

أنّ سهل الديباجي وأباه غير داخلين في سند هذا التفسير ولم يذكرهما أحد فيه[٢].

ولنا في المقام كلام مع جميع هذه الاعتراضات:

فهي اعتراضاتٌ مردودةٌ بأجمعها،

أمّا الاعتراض الأول فمردودٌ بالقول:

أنّ المختار -كما هو الصحيح بناءً على التحقيق- صحّة تضعيفات ابن الغضائري، بل أنّ الرّجل من نقّاد الأخبار، ومن المؤسف ضياع القسم الأكبر من كتابه، فالرّجل من المدّققين جداً في أحوال الرجال، وقد تعرضنا في مباحثنا الرّجالية بكلتا حلقتين لحال كتابه وتعرّضنا -بحمد الله- في بحث مستقل طبع بعنوان كتاب مستقل وهو (رجال

(١) أُنظر: النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الثالث: صفحة ٦٦٢.

(٢) أُنظر: للاطلاع على هذه الاعتراضات: رسالة في سند التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام) في آخر النسخة المطبوعة من التفسير: صفحة ٧٥٦.

ابن الغضائري)، فراجع.

وعليه فتضعيفاته معتبرةٌ ولا وجه للقول لما قيل من ضعفها، بل لا وجه للتفصيل بين رد تضعيفاته وقبول غير التضعيفات من المعلومات التي وردت في كتابه، بل كلّ ما ورد فيه من معطياتٍ في أحوال الرّواة فهو معتبر.

وأمّا الردّ على الاعتراض الثاني فهو:

أنّ الترحّم عموماً لا يدلّ إلاّ على أنّ المُترحَم عليه مورد عناية واهتمام المُترحِم دون الأكثر من ذلك، وهو من التعبيرات المستحبة بين المؤمنين بل المسلمين كافة، ولا علاقة لها بالإشارة لا من قريب ولا من بعيد إلى الوثاقة في الحديث؛ وذلك من جهة ما تقدّم بيانه مفصلاً -في ألفاظ التوثيق- من أنّ الترحّم إنّما ينبع وينشأ من دائرة الألفاظ الأخلاقية المتشرعيّة، بينما ما يمكن أن يكون إمارة على الوثاقة في الحديث إنّما هي الألفاظ التي تنبع وتنشأ من دائرةٍ علميةٍ كتعبيرهم بثقة أو ثقة في الحديث ونحو ذلك، وقد فصّلنا الحديث في ألفاظ التوثيق في هذه الأوجه فلاحظ.

وأمّا الترضّي فإنّنا وإن كنّا قد اعتبرنا أصل دلالة الترضّي على الوثاقة في الحديث بنحو المقتضي، ولكن فصّلنا الكلام بلحاظ المترضّي نفسه، فقبلنا دلالته على الوثاقة إذا صدر من البعض دون البعض الآخر بعد أن قمنا بعملية استقراء للموارد وقد فصّلنا الحديث في ذلك في أبحاثنا في ألفاظ التوثيق فراجع.

وفي المقام فإنّه لا يدلّ الترضّي على الوثاقة في الحديث؛ وذلك لأنّه قد صدر من الشيخ الصدوق (طاب ثراه)، وقد فصّلنا الحديث عن ذلك في أبحاثنا في الترضّي فراجع.

نعم، لو كان قد صدر مثل هذا الترضّي عن مثل الشيخ الطوسي أو النّجاشي لقلنا بدلالته على الترضّي وتفصيل الكلام تقدّم في ألفاظ التوثيق.

وأمّا الاعتراض الثالث فالردّ عليه هو:

أنّه لم تصل إلينا كتب الغضائري الرجالية حتّى يمكن أن يُقال بأنّه قد خفي عنه ضعف حال محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي، وهذا أول الكلام، هذا من جانبٍ.

ومن جانبٍ آخر فهذه الطرق والإجازات العامّة إجازاتٌ شرفيةٌ تبرّكيةٌ ولا دلالة فيها -لا من قريب ولا من بعيد- على الالتزام بعدم الإجازة إلاّ عن الثقة في الحديث، بل غايتها والمراد منها الدخول في سلسلة الروايات عن الأئمة المعصوم (عليهم السلام) في ضمن هذه السلسلة الشريفة وضمان عدم انقطاعها، وهي حالةٌ تبرّكيةٌ أكثر منها حالةٌ علميةٌ تختص بالحديث وتنقيحه.

ويعضده:

أنّه لم يتعرّض الحسين بن عبيد الله في هذه الإجازة إلى حال محمّد بن القاسم المفسّر الجرجاني ولا إلى حال غيره؛ لأنّ الغاية من تلك الإجازات الشرفية إنّما هو الدخول في ضمنها وفي ضمن السند المنتهي إلى المعصومين (عليهم السلام)، لا أنّ الغاية هو تنقيح أحوال من وقع فيها كما هو واضح.

وأمّا الاعتراض الرّابع فيردّ عليه:

أنّه ما ذُكِر من عدم ورود سهل الديباجي وأبيه في السند فهو صحيح، ولعلّه سقط في العبارة أو اشتباه، خصوصاً أنّ الكتاب لم

يسلَم من نوائب الدّهر وسقط منه الشيء الكثير، واحتمل المحقّق التُستري (قدس سره) أنّ في الكلام سقط، وأصل العبارة التفسير موضوع كما عن سهل الديباجي عن أبيه[1]، وهذا لا يضرّ بدلالة قول ابن الغضائري على أنّ التفسير موضوع.

الجهة الثانية:

وهو أنّ ان الغضائري نسب التفسير في كلامه إلى الإمام أبي الحسن الثالث (عليه السلام) بينما الواصل إلينا هو نسبة التفسير إلى الإمام الحسن بن علي العسكري (عليهما السلام).

فالمشتهر بين علماء الشيعة أنّهم يلقّبون الإمام الهادي (عليه السلام) بصاحب العسكر، ويخصّونه بذلك دون ولده الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، وكذلك يلقّبون الإمام الهادي (عليه السلام) بالعسكري، وكذلك تُسمّى لحد الآن العتبة العسكرية بالعسكريان.

وذُكِر في منشأ تسمية الإمام الهادي (عليه السلام) بصاحب العسكر أنّه أظهر عسكرَه من الملائكة للمتوكّل العبّاسي حينما أراد المتوكّل إرهابه

(١) أُنظر: التستري: الأخبار الدخيلة: الجزء الأول: صفحة ٢١٢ ـ ٢١٥.

وإخافته حينما عرض عليه عسكره من الأتراك وهم تسعين ألف رجلٍ مدجّجين بالسلاح[١].

بينما ذكر في القاموس أنّ من معاني العسكر سُرّ من رأى، وإليه نسب العسكريان أبو الحسن علي بن محمّد بن علي بن موسى وولده الحسن[٢].

نعم، يمكن أن يُقال:

أنّ المراد في التفسير هو الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)؛ وذلك للتصريح بإسمه الشريف في مقدمة الكتاب غير مرّةٍ، وأنّه الإمام أبي محمد الحسن بن علي بن محمّد أبي القائم (عليهما السلام).

---

(١) أُنظر: الكلباسي: الرسائل الرجالية: الجزء الثاني: صفحة ٦٣٨ ـ ٦٣٩ نقلاً عن صاحب الرياض، وكذلك أُنظر: مختار الخرائج: صفحة ٢١١، وحكاه في بحار الأنوار: جزء ٥٠: صفحة ١٥٥: حديث ٤٤: باب معجزات الإمام الهادي (عليه السلام) وأخلاقه.

(٢) أُنظر: القاموس المحيط: الجزء الثاني: صفحة ٩٢: مادة عسكر.

ولكن يمكن أن يُقال:

أنّ هناك قرينة على أنّ التفسير يُنسَب إلى الإمام الهادي (عليه السلام)، وهي أنّ الراويين للتفسير ذكرا في مقدمة المطبوع من التفسير أنّ مدّة كتابة التفسير سبع سنوات[1]، وهي مدّة تتجاوز مدة إمامة الإمام العسكري (عليه السلام) التي هي ست سنين من سنة ٢٥٤ إلى ٢٦٠ للهجرة.

فتحصّل ممّا تقدّم:

أنّ مسيرة التفسير في القرن الرّابع والخامس لم يُصرّح بإسمه في كتب الأعلام، ومن صرّح باسمه فقد خُدِش فيه بالوضع تارةً وبالضعف من الرّواة تارةً أخرى.

وأمّا القرن السادس الهجري :

ففيه ثلاث محطّات مهمة يجب التوقف عندها:

المحطّة الأولى:

محطّة الشيخ أبو منصور الطبرسي (المتوفى ٥٤٨ للهجرة) في كتابه

---

(١) أُنظر: التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): صفحة ٢٦.

الاحتجاج: حيث ذكر في مقدمة كتابه ما نصّه:

ولا نأتي في أكثر ما نورده من الأخبار بإسناده إمّا لوجود الإجماع عليه أو موافقته لما دلّت العقول إليه، أو لاشتهاره في السِيَر والكتب بين المخالف والمؤالف، إلا ما رويته عن أبي محمّد الحسن العسكري (عليه السلام)، فإنّه ليس في الاشتهار على حدّ ما سواه وإن كان مشتملاً على مثل الذي قدّمناه، فلأجل ذلك ذكرت أسناده في أول جزء من ذلك دون غيره؛ لأنّ جميع ما رويت عنه (عليه السلام) إنّما رويته بإسنادٍ واحدٍ من جملة الأخبار التي ذكرها (عليه السلام) في تفسيره والله المستعان فيما قصدناه وهو حسبي ونِعم الوكيل[1].

ولكن من الواضح أنّ ظاهر كلام الطبرسي في المقام إنّما هو الخدش فيما وصله من التفسير، لا إثبات اعتباره والتعويل عليه كما هو واضح؛ وذلك لأنّ ما ورد فيه لم يكن مجمعٌ عليه ولا ممّا دلّت العقول إليه ولا هو ممّا اشتهر عند الخاصة والعامة، وهذا يعني أنّ مروياته غريبة أو غير مألوفة أو غير متفق عليها ونحو ذلك، وهو كلام ظاهر

(١) أُنظر: الطبرسي: الاحتجاج: المقدمة: الجزء الأول: صفحة ٤.

في الخدش ولا أقله غير دال بنحو من الأنحاء على اعتبار مرويات التفسير والركون إليه مع أنّ دلالته على الخدش قريبة جداً.

مضافاً إلى أنّ صاحب حاشية مجمع البيان الميرزا أبو الحسن الشعراني قال أنّ الطبرسي لم ينقل عن التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري (عليه السلام)[1].

المحطّة الثانية:

وهي محطّة ابن شهرآشوب (المتوفى ٥٨٨ للهجرة):

حيث ذكر التفسير في معالم العلماء ووصفه بالقول:

الحسن بن خالد البرقي، أخو محمد بن خالد، من كتبه تفسير العسكري (عليه السلام) من إملاء الإمام (عليه السلام) مائة وعشرون مجلّداً[2].

ومن الواضح أنّ هذه المحطّة تخدش في صحة واعتبار ما وصلنا من التفسير من جهتين:

---

(١) أُنظر: مجمع البيان: الجزء الأول: صفحة ٥٨٠.

(٢) أُنظر: ابن شهرآشوب: معالم العلماء: صفحة ٧٠.

الجهة الأولى:

أنّ ما وصلنا من التفسير لا يتجاوز تفسير سورة الفاتحة وجزء من سورة البقرة، بينما ما كان عند ابن شهرآشوب مائة وعشرين مجلّد، فمن الواضح أنّ ما وصلنا لا يساوي الواحد بالمئة ممّا كان في الأصل، وهذا خدشٌ واضحٌ فيما بين أيدينا من التفسير.

الجهة الثانية:

أنّ ما وصلنا من التفسير والمطبوع منه برواية محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي، وكذلك هناك سند آخر يظهر من كلمات ابن شهرآشوب برواية الحسن بن خالد البرقي، وكذلك هناك سند ثالث ورد في بعض النسخ قال الشيخ أبو الفضل شاذان بن جبريل بن إسماعيل القمّي: حدّثنا السيّد محمّد بن شرهتك الحسيني الجرجاني، عن السيّد أبي جعفر مهدي بن الحارث الحسيني المرعشي، عن الشيخ الصدوق أبي عبد الله جعفر بن محمّد الدرستي، عن أبيه[1].

وفي بعض النسخ -كما ذكر الكُلباسي في الرسائل الرجالية- أنّه

(١) أُنظر: المطبوع من التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): صفحة ١٩.

يكمل السند المتقدّم بعد الدرستي بالقول:

عن الشيخ أبي جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي قال: أخبرنا محمّد بن القاسم، إلى آخر السند المتقدّم...[1].

وبالتالي فمقتضى كلا الجهتين إنّما هو نحو خدش واضطراب وعدم اطمئنان في ما وصل إلينا من التفسير سواءٌ من ناحية الكم أو من ناحية الكيف أجزاءً أو أسناداً.

المحطّة الثالثة:

وهي محطّة قطب الدين الراوندي (المتوفى سنة ٥٧٣ للهجرة):

حيث ذكرت لجنة تحقيق كتاب التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام) أنّ صاحب الخرائج القطب الراوندي قد نقل فيه جملة وافرة من هذا التفسير، وكانت قد استندت في هذا الكلام على ما ذكره المحدّث النوري (المتوفى سنة ١٣٢٠ للهجرة) في خاتمة

(١) أُنظر: الرسائل الرجالية: الكلباسي: الجزء الثاني: صفحة ٦٢٨.

مستدركه[1].

ولكنّنا حينما رجعنا وتتبّعنا كتاب الخرائج للقطب الراوندي لم نستطيع العثور على مثل هكذا موارد، ولعلّ من يتتبّع يجد ما لم نجده.

فتحصّل ممّا تقدّم:

أنّ القرن السادس الهجري كذلك لم يشهد تصريح واضح بوجود الكتاب واعتبار مروياته، بل لعلّه شهد ظهور قرائن أخرى تخدش في التفسير كمّاً وكيفاً وسنداً.

ولم تشهد نهاية القرن السادس الهجري المتمثّلة بابن إدريس الحلّي (المتوفى ٥٩٨ للهجرة) أي إشارة إلى التفسير ولا الحديث عنه.

وأمّا الكلام في القرن السابع الهجري:

فلم يرد فيه ذكرٌ للتفسير مع أنّ هذا القرن فيه محطّاتٌ مهمّةٌ كالمحقق الحلّي (قدس سره) (المتوفّى سنة ٦٧٦ للهجرة)، وكذلك آل طاووس (رحمهم الله) كالسيّد أحمد بن طاووس (المتوفّى سنة ٦٧٣ للهجرة)،

---

(١) أُنظر: المحدّث النوري: خاتمة المستدرك: الجزء الثالث: صفحة ٦٦١، والتفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): صفحة ٧٤٤.

والسيّد علي بن طاووس (المتوفّى سنة ٦٦٤ للهجرة)، وكذلك غيرهم من أهل التحقيق والتدقيق والاهتمام بالكتب والمصنفات لأصحابنا.

ولقد كان لبعضهم كالسيّد علي بن طاووس (رحمه الله) مكتبة كبيرة بالحلّة فيها الكثير من مصنفات أصحابنا، ومع ذلك لم يذكروا أنّه كانت لديهم نسخة من التفسير ولم ينقلوا عنها ولم يشيروا إليها مع أنّهم قد امتازوا واختصوا بالإشارة إلى جملة كبيرة من الكتب النادرة لأصحابنا من جهة وقوع نُسخٍ نادرةٍ بين أيديهم.

وأمّا الكلام في القرن الثامن الهجري:

فقد تصدى العلامة الحلّي (طاب ثراه) (المتوفى سنة ٧٢٦ للهجرة) للحديث عن الكتاب وسنده في خلاصة الأقوال، حيث ذكر في ترجمة محمّد بن القاسم في القسم الثاني من كتابه والمخصّص لغير الثقات ومن لا يُعتمد عليهم قال عنه: محمّد بن القاسم، وقيل ابن أبي القاسم المفسّر الاسترآبادي، روى عنه أبو جعفر بن بابويه، ضعيفٌ، كذّابٌ، روى عنه تفسيراً يرويه عن رجلين مجهولين أحدهما يُعرف بيوسف بن محمّد بن زياد، والآخر علي بن محمّد بن سيّار، عن أبيهما، عن أبي

الحسن الثالث (عليه السلام)، والتفسير موضوع عن سهل الديباجي عن أبيه بأحاديث من هذه المَناكير[1].

ومن الواضح أنّ كلمات العلامة الحلّي (طاب ثراه) في المقام هي عين كلمات ابن الغضائري كما تقدّمت، وفيها طعنٌ واضحٌ وتضعيف صريح براوي التفسير، مضافاً إلى رمي التفسير بالوضع.

نعم، ما يمكن أن يرد من ملاحظات من جهات عِدّة على هذا الكلام تقدم الحديث عنها فراجع.

بينما لم يتعرّض الشهيد الأول (قدس سره) (المستشهد سنة ٧٨٦ للهجرة) إلى التفسير ولم يصرّح باسمه ولم ينقل عنه بالمقدار الذي تتبّعناه.

وأمّا الكلام في القرن التاسع الهجري:

فلم أقف على من صرّح باسم التفسير أو تحدّث عنه أو أخذ منه صريحاً.

---

(١) أُنظر: العلامة الحلّي: خلاصة الأقوال: صفحة ٤٠٤: رقم ١٦٣٤.

وأمّا الكلام في القرن العاشر الهجري:

فلم نجد أعلام هذا القرن قد تعرّضوا للتفسير ولا الحديث عنه، ولم ينقلوا عنه كالشهيد الثاني (قدس سره) (المستشهد سنة ٩٦٥ للهجرة).

وأمّا الكلام في القرن الحادي عشر الهجري:

فقد تعرّض محمّد علي الأردبيلي (المتوفّى سنة ١١٠١ للهجرة) إلى التفسير المذكور وذكر عين ما ذكره ابن الغضائري والعلامة الحلّي في حقّه، وبالتالي فهو خدش في التفسير كما هو واضح[1].

نعم، في هذا القرن بدأت مرحلةٌ جديدةٌ كالعادة مع معظم الكتب التي حقّقناها وعموم كتب أصحابنا، وهي مرحلة بروز وظهور نُسخ التفسير والإشارة إليه واعتبار مروياته والاعتماد عليه والتصريح بإسمه، وهي مرحلةٌ معروفةٌ في تاريخ كتب الإمامية وهي مرحلة نهاية القرن العاشر الهجري وبداية القرن الحادي عشر منه، ونعني مرحلة الأعلام المجلسي الأول (المتوفّى ١٠٧٠ للهجرة)، والمجلسي الثاني (المتوفّى ١١١١ للهجرة)، والحر العاملى (المتوفّى ١١٠٤ للهجرة)،

(١) أُنظر: محمد علي الأردبيلي: جامع الرواة: الجزء الثاني: صفحة ١٨٤.

والفيض الكاشاني (المتوفّى ١٠٩١ للهجرة)، (قدست أسرارهم جميعاً).

فقد صرّح المحقق الفيض الكاشاني (المتوفّى ١٠٩١ للهجرة):

بإسم التفسير في كتابه الوافي في باب ما نصّ الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) عليه في بيان أنّه لا يقرب هذه الشجرة أنّه روي في تفسير العسكري (عليه السلام) أنّ الإمام علي (عليه السلام) قال إلى آخره... وكذا في غير مورد[1].

وأمّا الحر العاملي (قدس سره) (المتوفّى ١١٠٤ للهجرة):

فقد تعرّض للتفسير في كتابه هداية الأمّة إلى أحكام الأئمّة (عليهم السلام)، حيث ذكر في الفائدة الثالثة في الكتب المذكورة ومؤلّفيها حيث قال:

فتفسير العسكري (عليه السلام) قد ذكرنا سنده في الكتاب الكبير، وهو تفسيرٌ مشهورٌ معتمدٌ قد اعتمد عليه رئيس المحدّثين ونقل منه في كتبه

(١) أُنظر: الفيض الكاشاني: الوافي: الجزء الثاني: صفحة ٢٩٠: والجزء ١٥: صفحة ٣١.

كثيراً حتّى في كتاب من لا يحضره الفقيه، وكذلك الطبرسي في الاحتجاج وشهد له بأنّه معتمدٌ ثابتٌ، وهذا التفسير ليس هو الذي ضعّف فيه بعض علماء الرّجال؛ لأنّ ذلك يُروى عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام) وهذا عن أبي محمّد (عليه السلام)، وذاك يرويه سهل الديباجي عن أبيه وهما غير مذكورين في هذا التفسير أصلاً، وذاك فيه مَناكير وهذا خال من ذلك[1].

ولكن لنا في المقام كلام حاصله:

أنّه من الواضح أنّ هذا الكلام من صاحب الوسائل (رحمه الله) غير تامّ؛ وذلك لأنّ طرقه كطرق العلامة المجلسي في البحار، فهي طُرق إلى عناوين وأسماء الكتب الواردة في الفهارس العامّة دون كونها طرق إلى نُسخٍ خاصةٍ منها، وهي بطبيعتها طرق تبرّكيةٌ شرفيةٌ وليست مصحوبة بالمناولة لنسخةٍ معيّنةٍ من الكتب أو مشفوعةٌ بالسّماع أو الاستماع من الشيخ ونحو ذلك حتّى يمكن أن يُقال أنّ مقتضاها

(١) أُنظر: الحر العاملي: هداية الأمة إلى أحكام الأئمة (عليهم السلام): الجزء الثامن: صفحة ٥٥٤.

ثبوت نسخة الكتاب المتداولة بين أيدينا ومطابقتها مع نسخة الأصل.

ويُضاف إلى ذلك:

أنّه لا شهرة للتفسير عند المتقدّمين والمتأخّرين كما تقدّم بيانه بوضوح، وكذلك قد أُبتلي بتضعيف طرقه وكثرة أسانيده الّتي رُويت من خلالها هذا التفسير كما سيأتي مزيد بيان في ذلك لاحقاً، فعليه ما ذكره صاحب الوسائل (قدس سره) لا يَتُمّ.

ومن جملة من تعرض للتفسير وذكره في غير مورد يظهر من كلامه الاعتماد عليه العلامة المجلسي (رحمه الله) (المتوفى ١١١١ هجرياً) في كتابه بحار الأنوار[١]، وكذا في مرآة العقول في غير مورد[٢].

ومن الطبيعي أن يكون لتبنّي هذين العلمين -المجلسي والعاملي-

---

(١) أُنظر: العلامة المجلسي: بحار الأنوار: الجزء الخامس: صفحة ١٦٩: الجزء السادس: صفحة ٢٠١: جزء ٥٣: صفحة ٣٢٧: جزء ٥٥: صفحة ٣٣: جزء ٥٨: صفحة ١١٣: جزء ٧١: صفحة ٢٤٠: جزء ٨٠: صفحة ٣٤٠: جزء ٩٤: صفحة ١٠٩.

(٢) أُنظر: العلامة المجلسي: مرآة العقول: الجزء التاسع: صفحة ٥.

للتفسير أثر كبير في مقبوليته عند من جاء من بعدهم من المحدّثين كما عند المحقّق السيّد هاشم البحراني (قدس سره) في حُلية الأبرار[١]، وكذا من كان قريب من عصرهم كالمحقّق الداماد (قدس سره) (المتوفّى ١٠٤١ للهجرة) في رسالته الاثنا عشر[٢]، فقد تعرّض للتفسير في غير موردٍ وقد قال في (شارع النّجاة):

وأمّا تفسير محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي من مشايخ أبي جعفر بن بابويه وعَدّه رجال الحديث ضعيفاً فهو تفسيرٌ مرويٌّ عن رجلين مجهولي الحال وسنده إلى أبي الحسن الثّالث الهادي العسكري (عليه السلام)، وعدّ القاصرون لا المتبحرون هذا الإسناد معتبراً.

ولكن حقيقة الحال أنّ هذا التفسير موضوع وسنده إلى أبي محمّد سهل بن أحمد الديباجي ويحتوي على أحاديث منكرة وأحاديث كاذبة وإسناده إلى الإمام المعصوم (عليه السلام) اختلاقٌ وافتراءٌ، وما يتوّهمه المتوّهم في عصرنا هذا من أنّه يجوز أن يكون تفسير العسكري (عليه السلام) هو

(١) أُنظر: هاشم البحراني: حلية الأبرار: الجزء الأول: صفحة ٦٣.

(٢) أُنظر: المحقق الداماد: اثنا عشر رسالة (فارسي): صفحة ١٢.

تفسير علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي فهو أيضاً وهم كاذب وخيال باطل سببه ضعف الخبرة ونقصان المهارة وقلّة الاطلاع على كتب الرجال.

ويجب أن يُعلَم أنّ لعلماء العامّة تفسيراً يقولون أنّه تفسير العسكري[1] ينقلون منه في مؤلفاتهم وتصانيفهم ويعتمدون عليه، ومصنّف هذا التفسير هو أبو هلال العسكري صاحب هذا التفسير ومصنّفات أخرى كما هو مبيّنٌ في المُعرب والمُغرب وغيرهما[2].

وأمّا الكلام في القرن الثاني عشر الهجري:

فقد ذكرنا أنّ اعتماد المجلسي والعاملي والكاشاني والبحراني وغيرهم من أعلام القرن الحادي عشر انعكس تأثيراً واضحاً على من جاء من بعدهم كالمحقّق البحراني الذي هو من أعلام القرن الثاني عشر (والمتوفّى سنة ١١٨٦ للهجرة)، فقد اعتمد الكتاب وتعرّض له

---

(١) أُنظر: أنّ عسكر محلة وقرية في مصر، ومحلة في البصرة، ومحلة في بيشاور، وموضع في خوزستان، وموضع في نابلُس، واسم لسرّ من رأى.

(٢) أُنظر: المحقق الداماد: شارع النجاة: ١١٨ ـ ١٢١.

في كتابه المعروف الحدائق الناضرة في غير مورد[١].

وأمّا الكلام في القرن الثالث عشر:

فقد تعرّض له عِدّة فقهاء منهم الشيخ علي كاشف الغطاء (رحمه الله) (المتوفّى ١٢٥٣ للهجرة) في النّور الساطع في الفقه النافع[٢]، وكذلك صاحب الجواهر (قدس سره) (المتوفّى ١٢٦٦ للهجرة) في غير مورد[٣]، وكذلك الشيخ الأنصاري (قدس سره) (المتوفّى ١٢٨١ للهجرة) وتعرّض له في غير مورد، والظاهر اعتباره لديه كما في القضاء والشهادات[٤]،

---

(١) أُنظر: المحقق البحراني: الحدائق الناضرة: الجزء الأول: صفحة ٦٣: والجزء ١٢: صفحة ٣٤٢.

(٢) أُنظر: الشيخ علي كاشف الغطاء: النور الساطع في الفقه النافع: الجزء الأول: صفحة ١٩٧: والجزء الثاني: صفحة ١٧.

(٣) أُنظر: محمد حسن النجفي: جواهر الكلام: الجزء العاشر: صفحة ١٢٦: جزء ١٣: صفحة ٢٠٠: جزء ١٦: صفحة ٣٩: جزء ٣١: صفحة ٣٦٩: جزء ٣٢: صفحة ٢٠١: جزء ٣٨: صفحة ٣٣٣: جزء ٤٠: صفحة ١١٥: جزء ٤١: صفحة ٨٩.

(٤) أُنظر: الشيخ الأنصاري: القضاء والشهادات: صفحة ١٢٣.

وكذلك في رسائل فقهية[١]، وكذلك في كتاب الخمس[٢]، وكذا في كتاب الزّكاة[٣]، وكذا في مطارح الأنظار[٤].

وأمّا في القرن الرابع عشر الهجري:

فقد تعرّض له الشيخ محمد جواد البلاغي (رحمه الله) (المتوفّى سنة ١٣٥٢ للهجرة) صاحب تفسير آلاء الرّحمن حيث قال بحقّ التفسير ما نصّه:

وأمّا التفسير المنسوب إلى الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) فقد أوضحنا في رسالةٍ منفردةٍ في شأنه أنّه مكذوبٌ موضوعٌ، وممّا يدلّ على ذلك نفس ما في التفسير من التناقض والتهافت في كلام الراوين وما يزعمانه من أنّه رواية وما فيه من مخالفة للكتاب المجيد وعلوم التاريخ

(١) أُنظر: الشيخ الأنصاري: رسائل فقهية: صفحة ٣٧.

(٢) أُنظر: الشيخ الأنصاري: الخمس: صفحة ٦٤.

(٣) أُنظر: الشيخ الأنصاري: الزكاة: صفحة ٣٢٦.

(٤) أُنظر: الشيخ الأنصاري: مطارح الأنظار: صفحة ٢٩٠.

كما أشار إليه العلامة في الخلاصة وغيره[١].

وفي قبال ذلك تعرّض له المحدّث النوري (رحمه الله) في خاتمة مستدرك الوسائل في غير مورد وقال باعتباره[٢].

وأمّا في القرن الخامس عشر الهجري:

فقد تعرّض له جمع منهم سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس سره) (والمتوفّى سنة ١٤١٣ للهجرة)، وذكر بحقّه في ترجمة علي بن محمّد ابن سيّار، أقول:

التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري (عليه السلام) إنّما هو برواية هذا الرّجل، -أعني علي بن محمّد بن سيّار- وزميله يوسف بن محمّد بن زياد، وكلاهما مجهول الحال ولا يُعتدُّ برواية أنفسهما عن الإمام (عليه السلام)،

---

(١) أُنظر: الشيخ محمد جواد البلاغي: آلاء الرحمن: الجزء الأول: صفحة ٤٩.

(٢) أُنظر: المحدث النوري: مستدرك الوسائل: الجزء الخامس: صفحة ١٨٨: والجزء الأوّل: صفحة ١٠١: والجزء الثّالث: صفحة ٤٣٨: الجزء الرّابع: صفحة ١٣٦: الجزء الخامس: صفحة ٦٦: الجزء السّابع: صفحة ١٠٧: الجزء ١١: صفحة ٢٩٥: الجزء ١٢: صفحة ٢٠٢: الجزء ١٧: صفحة ٢٦٤.

واهتمامه (عليه السلام) بشأنهما وطلبه من أبويهما إبقائهما عنده لإفادتهما العلم الذي يشرّفهما الله به، هذا مع أنّ النّاظر في هذا التفسير لا يشكُّ في أنّه موضوع وجلّ مقام عالم محقّق أن يكتب مثل هذا التفسير فضلاً بالإمام (عليه السلام)[1].

وكذلك تعرّض له المحقّق محمد تقي التُستري (قدس سره) (الذي عاش من فترة ١٣٢٠ للهجرة إلى ١٤١٥ للهجرة) وصرّح:

بأنّ الكتاب موضوعٌ وذكر موارد عديدة تقرب من الأربعين مورداً تشهد لذلك الوضع وقال:

ما نقلت من هذا الكتاب نموذجاً منه ولو اردت الاستقصاء لاحتجت إلى نقل جُلّ الكتاب لولا كلّه، فإنّ الصحيح فيه في غاية النُّدرة.

ثمّ قال:

وأيضاً لو لم يكن هذا الكتاب جعلاً لنقل هذه المعجزات العجيبة التي نقلها عن النّبي (صلى الله عليه وآله) وأمير المؤمنين (عليه السلام) وباقي الأئمّة (عليهم السلام)

---

(١) أُنظر: السيّد الخوئي: معجم رجال الحديث: جزء ١٣: صفحة ١٥٧.

ولرواها علماء الإمامية، وأيضاً لو كان الكتاب من العسكري (عليه السلام) لنقل شيئاً منه علي بن إبراهيم القمّي ومحمّد بن مسعود العيّاشي اللذين كانا في عصره (عليه السلام)، ومحمّد بن العباس بن مروان الذي كان مقارباً لعصره (عليه السلام) في تفاسيرهم والكلّ موجود ليس في شيء منهما أثر منه.

ثمّ قال:

وبالجملة فهذا التفسير وإن كان مشتملاً على ذكر معجزات كثيرة لأمير المؤمنين (عليه السلام) والنّبي (صلى الله عليه وآله) وهو بمنزلة نفس النّبي (صلى الله عليه وآله) بشهادة القرآن، إلا أنّه ليس كلّ ما نُسِب إليهم (عليهم السلام) صحيحاً، فقد وضع جمع من الغُلاة أخباراً في معجزاتهم وفضائلهم وغير ذلك، كما أنّه وضع جمع من النُصّاب والمعاندين أخباراً منكرة في فضائلهم ومعجزاتهم بقصد تخريب الدين ولأن يرى النّاس الباطل منه فيكفروا بالحقّ منه، قال الإمام الباقر (عليه السلام): ورووا عنّا ما لم نقله ولم نفعله

ليبغضونا إلى الناس[١].

وممن تعرّض للتفسير أيضاً الميرزا أبو الحسن الشعراني (رحمه الله) صاحب حاشية مجمع البيان قال فيها:

ولم ينقل الشيخ الطبرسي وهو المصنّف عن التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري (عليه السلام)، ثمّ قال بنقل أغلاط الكتاب منها:

أنّ الحجّاج حبس المختار بن أبى عُبيد وهمّ بقتله[٢] ولم يمكّنه الله منه حتّى نجّاه وانتقم من قَتلة الحسين (عليه السلام) مع أنّ إمارة الحجاج كانت من سنة ٧٥ للهجرة وقتل المختار قبل ذلك بسنين، وكان ظهوره على قتلة الحسين (عليه السلام) سنة ٦٤ للهجرة، وإنّما قتل الحجّاج مُصعب بن الزبير وقتل مصعباً عبد الملك بن مروان وفي ذلك قال له رجل: هذا رأس مصعب لديك، ورأيت رأس المختار هنا لدى مصعب، ورأس ابن أبي زياد لدى المختار، ورأس الحسين (عليه السلام) لدى

---

(١) أُنظر: المحقق التستري: الأخبار الدخيلة: الجزء الأول: صفحة ١٥٢ ـ ٢٢٨.

(٢) أُنظر: في التفسير: صفحة ٤٨٣.

ابن زياد، فقال عبد الملك: لا أراك الله الخامس في قصّة ضرب بسببها عبد الملك قصر الإمارة بالكوفة وخرّبه.

ولم يكن واضع هذا التفسير عارفاً بالتاريخ والعجب أنّ ما نقلناه من التفسير موجود في البحار ولم يتعرّض المجلسي (قدس سره) لردّه[1].

ومن أغلاطه أيضاً :

أنّه توهّم أنّ سعد بن أبي وقّاص كان في فتح نهاوند[2] وذكر في تفسير قوله تعالى: إن كنت في ريبٍ ممّا نزّلنا، ذكر ما يستحي من نقله ويشمئز الطبع من قرائته نعوذ بالله من الضلال ونسأله الهداية والصواب[3].

وممّن تعرّض للتفسير السيّد محمّد هاشم الخوانساري صاحب رسالة تحقيق حال الكتاب المعروف بفقه الرضا (عليه السلام) حيث قال فيها:

بخلاف غيره ـ أي غير فقه الرضا (عليه السلام) ـ ممّا نُسِب إلى الأئمّة

---

(١) اُنظر: البحار: جزء ٤٥: صفحة ٣٣٩.

(٢) اُنظر: التفسير: صفحة ٤٩٦.

(٣) اُنظر: مجمع البيان: الجزء الأول: صفحة ٥٨٠.

(عليهم الصلاة والسلام) كمصباح الشريعة المنسوب إلى مولانا الإمام الصادق (عليه السلام) وتفسير الإمام المنسوب لسيّدنا أبي محمّد العسكري (عليه السلام)، فإنّ من أمعن النظر في تضاعيفها أطّلع على أمورٍ عظيمةٍ مخالفة لأصول الدّين أو المذهب مغايرة لطريق الأئمّة (عليهم السلام) وسياق كلماتهم[1].

فتحصّل مما تقدم:

اولاً:

أنّه قد تعدّدت الطرق والأسانيد إلى التفسير وما وصلنا منه كذلك غير واضح الإسناد بل في المطبوع منه إسنادان مذكوران في أوّل الكتاب.

ثانياً:

لم يُصرّح أي من المتقدمين كالشيخ الصدوق (قدس سره) والشيخ

(١) أُنظر: السيّد محمد هاشم الخونساري: رسالة في تحقيق فقه الرضا (عليه السلام): صفحة ٧.

الطوسي (طاب ثراه) **والنّجاشي** (رحمه الله) **باسم التفسير، ولا أخذوا منه إلا** الشيخ الصدوق قد روى رواية عن هذا التفسير عن المفسّر الاسترآبادي ولكن ذكرنا أنّ سندها فيه زيادةٌ عن أبويها وهو لا يستقيم مع سند ما بأيدينا من التفسير.

ثالثاً:

أنّ الطعن في التفسير بدأ مبكراً على يدي ابن الغضائري المعاصر للشيخ الطوسي والنّجاشي وذكر أنّه موضوع ويرويه مجاهيل كذّابون بصريح العبارة.

رابعاً:

أنّ القرن السّادس شهد إشارة إلى التفسير من قبل الطبرسي (رحمه الله) **لكن كانت الإشارة خدشٌ أو أقرب إلى الخدش** حيث لم يعد مرويات التفسير ممّا يعتمد عليه لشهرته أو موافقته للعقل والأصول، بل زاد صاحب حاشية مجمع البيان أنّ الطبرسي لم ينقُل عن التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري (عليه السلام).

وأمّا معاصره ابن شهرآشوب فقد زاد في الخدش في التفسير من

خلال الإشارة إلى أنّ أصل التفسير مائة وعشرون مجلّداً بينما الواصل إلينا مجلّد واحد، وكذلك أنّ السند عن طريق الحسن بن خالد البرقي، بينما الواصل إلينا برواية محمد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي.

خامساً:

أنّ القرن السابع الذي يعتبر محطّة مهمة في الفهارس والمصنفات والرجال والتراجم والسير لوجود ابنا طاووس وما يمتلكونه من إمكانياتٍ ومكتباتٍ ضخمةٍ واهتمام بكتب وفهارس أصحابنا ومصنّفاتهم ورجالهم حتّى أنّهم استطاعوا تحصيل نسخة من كتاب ابن الغضائري المفقود طيلة قرون، فمع ذلك لم يشيروا إلى التفسير أصلاً.

سادساً:

أنّ القرن الثامن الهجري شهد طعناً في التفسير من قبل العلّامة الحلّي (طاب ثراه).

سابعاً:

أنّ القرن التّاسع الهجري لم يشهد تعرض للتفسير.

ثامناً:

أنّ القرن العاشر الهجري كذلك لم يتعرّض للتفسير.

تاسعاً:

وأمّا القرن الحادي عشر فقد ذكرنا أنّه محطّةً جديدةً لأغلب مصنّفات أصحابنا لوجود حركة المحدثين القوية ونشوء المنهج الإخباري ومنهم العلامة المجلسي وصاحب الوسائل والفيض الكاشاني وأضرابهم، وقد تعرّض هؤلاء للتفسير وأخذوا منه واعتمدوا عليه بمعيّة طرقهم العامة لعناوين الكتب عند المتقدمين من أصحابنا.

ولكن ذكرنا مفصلاً أنّ هذه الطرق إنّما هي طرق تبرّكيةٌ تشريفيةٌ لا تنفع في حصول الاطمئنان بمطابقة ما وصل إليهم مع نسخة الأصل لافتقارها للمناوَلة لنسخةٍ معيّنةٍ من تلك الكتب أو السماع والاستماع والقراءة على الشيخ ونحو ذلك من الطرق المعتبرة من

تحمّل الرواية، وبالتالي فلا اعتبار بما ينتهي إليه هذه السلسلة من الإجازات العامّة التشرفية التبرّكية.

وبعد القرن الحادي عشر صار الكتاب متداولاً واسع الانتشار، وهذا من جهة أنّ طريقة العلامة المجلسي والحر العاملي هي الحصول على الكتاب المذكور بنسخة الوجادة ومن ثمّ اعتماد الطرق والإجازات العامّة كطريق لاثبات اعتبار ما بأيديهم من نسخة للكتاب، ومن ثمّ استنساخه عشرات النُّسخ حتّى يكون الكتاب معتمداً ومنتشراً في المراكز العلمية.

ولكن هذه الطريقة كما هو واضح غير نافعةٍ لاثبات اعتبار الكتاب، بل حتّى الشهرة ما بعدهم لن تكون ذات نفع لاثبات صحّة الكتاب واعتبار مروياته لأنّها قائمة على أساس غير صحيح.

فالنتيجة:

أنّه لا شهرة للتفسير قبل القرن الحادي عشر بل الطعن فيه أكثر بكثير، وأمّا بعد القرن الحادي عشر فالشهرة موجودة لكنّها لم تكن قد بنيت على أساس صحيح فلا اعتبار بها.

الكلام في الطرق إلى التفسير:

الطريق الأول:

وهو الطريق المذكور في النسخة المطبوعة من التفسير ولكن نقلاً عن ستة نسخ من الكتاب وهي النّسخة أ والنّسخة ب والنّسخة د والنّسخة ط والنّسخة ق والنّسخة و[1].

ولمزيد اطلاع على النّسخ لا بأس بالتعرّض لها على نحو من التفصيل:

أولاً: النّسخة أ:

وهي النّسخة المحفوظة في مكتبة آية الله السيّد مصطفى الخونساري، كُتِبت بخط اليد وفي حواشيها تصحيحات وشروح لبعض كلماتها باللّغتين العربية والفارسية، وتقع في ٣٤٨ صفحة تمّ استنساخها في الحادي والعشرين من شهر ذي الحجّة سنة تسعين بعد

(١) أُنظر: لمعرفة تفصيلات هذه النسخ راجع مقدمة التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): تحقيق مؤسسة الإمام المهدي (عليه السلام).

الألف من الهجرة النبوية.

ثانياً: النسخة ب:

وهي نسخة مطبوعة في طهران في زمان سلطة ناصر الدّين شاه القاجاري في سنة ١٢٦٨ للهجرة عن نسخة الحاج يوسف بن إبراهيم الكجوري المازندراني الّتي قابلها مع نسخة الشيخ الفقيه أحمد الكركي (رحمه الله)، وامتازت هذه النسخة بذكر سنَديْ الدقّاق وشاذان بن جبريل كما وأثبت في حواشيها عناوين لمطالب الكتاب.

ثالثاً: النّسخة د:

وهي النّسخة المحفوظة في خزانة مخطوطات المكتبة المركزية بجامعة طهران، كُتِبت بخط النّسخ الرديء وعليها في حواشيها تصحيحات وآثار مقابلة وشرح لبعض مفردات الكتاب باللغتين العربية والفارسية مع ذكر ثلّة من عناوين المطالب، وتقع في ١٥٢ ورقة، في الورقة الأولى فوائد باللغة الفارسية وفي الثانية عنوان الكتاب هكذا "كتاب تفسير الإمام أبي محمد الحسن بن علي صاحب العسكر (صلوات الله عليه) صاحبه ومالكه علي بن شرف الدين بن

علي بن كَيساء الحسيني الرِّكابي" وكتب تحت الرِّكابي بخطٍّ دقيقٍ "هو جدّي من قبل الأم (رحمه الله)"، وفي ورقة نهاية التفسير في الحاشية السفلى سطورٌ مائلةٌ مقصوصةٌ أواخرها مفادها بيان مقابلة الكتاب مرّة ثانية مع كتاب بابا حاجي.

رابعاً: نسخة ط:

وهي النّسخة المطبوعة في تبريز في زمان سلطة مظفر الدين شاه قاجار في سنة ١٣١٥ للهجرة في حواشي علي بن إبراهيم القمّي، وأُثبِت فيها سند الدقّاق فقط.

خامساً: نسخة ق:

وهي النّسخة المحفوظة في خُزانة مخطوطات المكتبة المركزية العامّة في مدينة مشهد المقدّسة برقم ١٢٤٩ كُتِبت بخطّ النّسخ وفي حواشيها تصحيحات وشروح لبعض كلماتها باللغتين العربية والفارسية، وتقع في ٢٨٨ ورقة في الصّفحات الأربع الأولى مقاطع من خطبة البيان المنسوبة إلى أمير المؤمنين (عليه السلام)، وبعضاً من قصار كلماته ثمّ نص رسالة وقف الكتاب للمكتبة الرّضوية المقدّسة والواقف هو أمير

جبرائيل وتاريخ الوقف هو سنة ١٠٣٧ للهجرة، وفي الصفحة ٥ ب فوائدٌ ونصوصٌ وتواريخ تملّك واهتمام كثيرة، وكذا في نهاية الكتاب وفيها أختام كثيرة، وفيها بخطّ آخر عبارة بلغة فارسية ضعيفة يفهم منها أنّ كاتب الكتاب هو الشيخ أبو الدّين جعفر بن محمّد بن الحسن في يوم السبت التاسع من شهر جمادى سنة ٩٢٩ للهجرة.

سادساً:نسخة و:

وهي النّسخة المحفوظة في مكتبة حجة الإسلام والمسلمين السيّد طيّب المفتي أحد أحفاد السيّد نعمة الله الجزائري (رحمه الله)، كُتِبت بخطّ النسخ وعليها في حواشيها تصحيحات وشروح لبعض كلماتها باللغتين العربية والفارسية، وتقع في ٥٣٥ صفحة وفي آخرها عبارة: "وقد استنسختُه من نسخةٍ صحيحةٍ معتبرةٍ كان الفراغ من كتابتها في العشر الثالث من جمادى الأولى سنة خمس وستين وألف وكان قد قابلها بعض إخواننا من العلماء الأتقياء مع نسخةٍ عتيقةٍ قديمةٍ مصحّحةٍ كانت مكتوبة سنة ثمان وثمانمائة".

وقد قوبل ذلك الكتاب في ذلك الزمان مع كتاب الشيخ النبيه

الموحّد المسدّد الشيخ أحمد الكركي العاملي في عصره، وكان قد قابلها أيضاً مع نسخة أخرى كانت دون منه كذا في الصحة وأخفض منه في الاستقامة على ما ذكره صاحب الكتاب (رحمه الله) بخطّه فيه "وأنا العبد الذّليل الحقير الفقير المسكين المحتاج إلى مغفرة غافر العبّاد محمّد طاهر بن محمّد جواد، وكان الفراغ من كتابته وتسويده بتوفيق الله وتسديده يوم الأحد الحادي والعشرين من شهر جمادى الأول من شهور سنة اثنين وخمسين ومائتين بعد الألف من الهجرة".

وامتازت هذه النّسخة بذكر سنديْ شاذان وابن جبريل والدقّاق ورجال السند كالآتي:

قال محمّد بن علي بن محمّد بن جعفر الدقّاق: حدّثنا الشيخان الفقيهان أبو الحسن محمّد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان وأبو محمّد جعفر بن أحمد بن علي القمّي (رحمهما الله) قالا: حدّثنا الشيخ الفقيه أبو جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي (رحمه الله) قال: أخبرنا أبو الحسن محمد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي الخطيب قال: حدّثني أبو يعقوب يوسف بن محمّد بن زياد وأبو الحسن علي بن محمّد

بن سيّار، وهؤلاء ينقلون عن الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)[١].

وسلسلة السند تضمُّ سبعة رجالٍ:

أمّا الأول وهو محمّد بن علي بن محمّد بن جعفر الدقّاق:

فبالمقدار الذي بحثنا فيه لم نجد له ذكر في فهارس الرّجال ومصنّفاتهم لا عند الخاصّة ولا عند العامّة، فبالتالي يكون الرّجل مهملاً في كتب الرّجال من ناحية الجرح والتعديل وبالتالي فلا توثيق له.

وأمّا الثّاني وهو محمّد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان:

فأوّل من ذكره النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة في ترجمة أبيه أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان حيث قال في حقّ أبيه:

شيخنا الفقيه، حسن المعرفة، صنّف كتابين لم يصنّف غيرهما، كتاب زاد المسافر وكتاب الأمالي، أخبرنا بهما ابنه أبو الحسن (رحمهما

(١) أُنظر: التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): صفحة ٢٠: تحقيق مؤسسة الإمام المهدي (عليه السلام).

الله)[١].

وأبو الحسن هذا هو محمّد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان، وذلك لأمرين:

الأمر الأول:

ما ذكره ابن شهرآشوب في معالم العلماء حيث قال:

أبو الحسن محمّد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان القمّي، له كتاب إيضاح دفائن النواصب وكتاب ردّ الشمس على أمير المؤمنين (عليه السلام)[٢].

الأمر الثاني:

حكى التصريح بالاسم والنّسب عن القاضي أبي الفتح محمّد بن علي الكراجكي في كتاب كنز الفوائد في عِدّة مواضع في قوله: حدّثنا

---

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة ٨٤ ـ ٨٥: رقم ٢٠٤.

(٢) أُنظر: ابن شهرآشوب: معالم العلماء: صفحة ١٥٢: رقم ٧٧٨.

الفقيه أبو الحسن محمّد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان[١].

وعموماً ما يمكن استفادة وثاقته منه هو ترحّم النّجاشي عليه في ترجمة أبيه، ولكن من الواضح أنّ الترحّم لا يخرج في دلالته عن كون المُترحَم عليه مورد عناية واهتمام المُترحِم دون الأكثر من ذلك، بل أنّ الترحّم بنفسه إنّما هو تعبير آخر عن ألفاظ تنبع من دائرة الأخلاق والتشرّع، وبالتالي فلا علاقة له بالوثاقة في الحديث بوجهٍ لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ، وذلك لأنّ الترحّم من الألفاظ الّتي اعتاد المسلمون التّلفظ بها على المسلم.

وأمّا ما ذُكِر من أنّه يظهر من كتبه فضله[٢] فلا يعدو كونه حدسٌ واجتهادٌ من قائله، مضافاً إلى أنّ الفضل والفاضل من الألفاظ الّتي لا تفيد الوثاقة في الحديث كما بنينا عليه في مختاراتنا الرّجالية.

---

(١) أُنظر: رجال السيّد بحر العلوم: الجزء الثاني: صفحة ٥٤، وكذلك كنز الفوائد أو كنز العرفان: صفحة ٢٥٩.

(٢) أُنظر: محمد بن إسماعيل المازندراني: منتهى المقال في أحوال الرجال: الجزء الخامس: صفحة ٣٢٩.

فالنتيجة: أنّ محمّد بن أحمد بن أبي الحسن بن شاذان لم يثبُت له توثيق.

وأمّا الثالث وهو جعفر بن أحمد بن علي القمّي:

فقد ترجم الشيخ الطوسي له في رجاله في من لم يروِ عن واحد من الأئمّة (عليهم السلام) بالقول:

أنّه المعروف بابن الرازي، يُكنّى أبا محمّد، صاحب المصنّفات.

ولكن الوارد في المطبوع منه رجال الشيخ جعفر بن علي بن أحمد القمّي[1]، وذُكِرت للرّجل جملة من المصنّفات في الكتب المختلفة كجامع الأحاديث، وكتاب العروس، وكتاب الغايات، وكتاب الأخبار المتسلسلة[2].

ولم يرد أكثر ممّا تقدّم في الدلالة على وثاقته، وبالتالي فوثاقة الرّجل ليست بذلك الوضوح المطلوب في علم الرّجال للاعتماد على مروياته.

وأمّا الرابع وهو أبو جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه

---

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة ٤١٨: رقم ٦٠٣٦.

(٢) أُنظر: المجلسي: بحار الأنوار: الجزء الأول: صفحة ١٩.

القمّي الشيخ الصدوق (عليه السلام):

فهو رئيس المحدّثين ولا كلام في وثاقته بل هو عينٌ من عيون الطائفة ووجهٌ من وجوهها.

وأمّا الخامس فهو أبو الحسن محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي:

فقد تعرّض لذكره ابن الغضائري في رجاله وقال عنه:

محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي، روى عنه أبو جعفر بن بابويه، ضعيفٌ، كذّابٌ، رُوي عنه تفسيراً يرويه عن رجلين مجهولين أحدهما يُعرف بيوسف بن محمّد بن زياد والآخر علي بن محمّد بن يسار، عن أبيهما، عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام)، والتفسير موضوعٌ عن سهل الديباجي عن أبيه بأحاديث من هذه المَناكير[1].

إلّا أنّه في قبال ذلك ذُكِرت جملٌة من الوجوه التي قيل باستفادة وثاقته منها:

---

(١) أُنظر: ابن الغضائري: الرجال: صفحة ٩٨: رقم ١٤٨.

الوجه الأول:

إكثار الصدوق (قدس سره) من الرّواية عنه في جملة من كتبه كالتوحيد وعيون أخبار الرّضا (عليه السلام) وغيرها.

الوجه الثاني:

كثرة ترضّي الشيخ الصدوق (قدس سره) عليه منها ما في العيون[1] وغيرها، ولنعم ما قال العلامة المامقاني بعد بيان اعتماد الصدوق من الرواية عنه وفي جميع الموارد يذكره مترضّياً وهذا الالتزام منه بالترضّي يكشف عن كون الرّجل جليلاً ثقة ثبتاً[2].

الوجه الثالث:

ترحّم الشيخ الصدوق (طاب ثراه) عليه في غير مورد، وهذا كاشفٌ عن حسن حاله بل وثاقته.

---

(١) أُنظر: العيون: الجزء الأول: صفحة ١٣٧ ـ ٢٥٤ ـ ٢٦٦ ـ ٢٧٤ ـ ٢٧٩ ـ ٢٨٢ إلى غير ذلك.

(٢) أُنظر: الشيخ النمازي: مستدركات علم رجال الحديث: الجزء السابع: صفحة ٢٧٥: رقم ١٤٣٣٣.

وفي كلّ الوجوه المتقدمة نظرٌ:

أمّا الوجه الأول:

فلا دلالة بحسب المختار لكثرة الرّواية عن شخصٍ على وثاقة ذلك الشخص أصلاً، ويُضاف إلى ذلك أنّ معنى كثرة الرّواية بلغة الأرقام تحتاج إلى استقراء للموارد؛ وذلك لأنّ بعض من وصفوا بكثيري الرواية رووا أكثر من سبعة آلاف رواية كإبراهيم بن هاشم القمّي والد علي بن إبراهيم القمّي صاحب التفسير، وهكذا غيره كأربعة آلاف أو خمسة آلاف أو ثلاثة آلاف ونحو ذلك، وبالتّالي فوصف الرّجل بكثير الرواية من دون استقراء للموارد وحسابها لا ينفع بشيء ولا يقتضي شيء.

وأمّا الوجه الثّاني:

فقد ذكرنا في مختاراتنا الرجالية أنّ الترضّي بنفسه وإن كانت له دلالة على وثاقة المُترضَى عليه في الحديث، ولكن هذه الدلالة النهائية معلقةٌ على ضمّ الحديث عمّن يصدر عنه الترضّي، فإذا كان مثل الشيخ الصدوق (عليه السلام) فلا نقبل بدلالته على الوثاقة، وإن كان مثل

الشيخ الطوسي أو النّجاشي فنقبل بدلالته على الوثاقة وتفصيل كلامنا تقدّم في مختاراتنا الرجالية في ألفاظ التوثيق فراجع.

وأمّا الوجه الثالث:

فقد ذكرنا غير مرّةٍ أنّ الترحّم يدلّ على أنّ المُترحَم عليه هو مورد عنايةً واهتمام المُترحِم، وهو نحو دعاء بالرّحمة شائع الاستعمال بين المسلمين والمؤمنين والمتشرّعة ولا علاقة له بالوثاقة في الحديث بوجه.

ثمّ أنّه حتّى على تقدير تمامية كلّ أو بعض هذه الوجوه، فمع ذلك هي معارضة بتضعيف ابن الغضائري كما هو الصحيح من اعتبار كلماته في نقد الرّجال وتحقيق أحوالهم، فبالتالي يتعارض فيه الجرح والتعديل وبالتالي فيمنعان عن الانتهاء إلى وثاقة الرّجل، مضافاً إلى أنّه لا دليل على وثاقة الرّجل خارج هذا الكلام.

فالنتيجة: أنّ وثاقة محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي ليست ثابتةٌ.

وأمّا السّادس وهو أبو يعقوب يوسف بن محمّد بن زياد:

فقد روى الرجل عن أبيه وروى عنه محمّد بن القاسم

الاسترآبادي كما جاء في كتاب من لا يحضره الفقيه[١].

وأمّا من جهة حاله من جانب الجرح والتعديل فقد تتبّعنا كتب الرّجال فلم نعثر لترجمة له عند الشيخ الطوسي (قدس سره) ولا عند النّجاشي ولا أضرابه.

نعم، أشار إليه ابن الغضائري في رجاله ووصفه بالمجهولية وقال في ترجمة محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي:

ضعيفٌ، كذّابٌ، روى عنه ـ أي عن الصدوق (قدس سره) ـ تفسيراً يرويه عن رجلين مجهولين أحدهما يُعرف بيوسف بن محمّد بن زياد[٢].

نعم، ذكر البعض وجهاً للقول بوثاقته وهو التصريح بأنّه من الإمامية كما ورد عن الطبرسي، وكذلك عن محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي، ولكن من الواضح أنّ ثبوت كونه من الإمامية لا يقتضي وثاقته بوجهٍ إلا على القول بأصالة الوثاقة في كلّ راوٍ إمامي

---

(١) أُنظر: الصدوق: من لا يحضره الفقيه: الجزء الثاني: باب التلبية: الحديث ٩٦٧.

(٢) أُنظر: ابن الغضائري: الرجال: صفحة ٩٨: رقم ١٤٨.

ومن الواضح أنّ هذا قولٌ فاسدٌ لا أساس له من الصحّة.

فالنتيجة:

أنّ الرّجل مجهول الحال لا يمكن الاستناد إلى مروياته، مضافاً إلى أنّ محمّد بن القاسم بنفسه ليس بثقةٍ، وبالتالي فلا يُؤخذ بكلامه.

وأمّا السّابع وهو أبو الحسن علي بن محمد بن سيّار:

فلم أجد له ترجمةً تُذكر في كتب الرّجال عند الشيخ الطوسي ولا النّجاشي.

نعم، صرّح بمجهوليته ابن الغضائري في رجاله حينما ترجم لمحمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي، فقد ذكر:

ضعيفٌ، كذّابٌ، رُوي عنه تفسيراً يرويه عن رجلين مجهولين أحدهما يُعرف بيوسف بن محمّد بن زياد والآخر علي بن محمّد بن سيّار[1].

إلا أنّه مع ذلك فقد ذهب جمعٌ -كالعلامة المامقاني وغيره- إلى القول بوثاقة الرّجل ونُقِل التقريب بالقول:

---

(١) أُنظر: ابن الغضائري: الرجال: صفحة ٩٨: رقم ١٤٨.

أنّه من الشيعة الإمامية كما قاله الطبرسي والصدوق وروى الصّدوق عن محمّد بن القاسم المفسّر عنهما، وكانا من الشيعة الإمامية عن أبويهما عن الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) في معاني الأخبار باب معنى الله عزّ وجلّ والتوحيد باب معنى بسم الله الرّحمن الرّحيم، وقال الإمام العسكري (عليه السلام) لوالده ووالد يوسف بن محمّد بن زياد: خلّفا عليَّ ولديكما لأفيدهما العلم الّذي يشرفهما الله تعالى به، ولذلك قال العلّامة المامقاني أنّ الأقوى أنّ الرّجل ثقةٌ[1].

ولكن من الواضح أنّ هذا الكلام غير تامٍ؛ وذلك لأنّ مجرد كونه من الإمامية فقد تقدّم المناقشة في القول بكون مقتضاه وثاقته ـ أي وثاقة الرّاوي ـ في الحديث، وذلك لأنّ ذلك لا يَتُمّ إلا على القول بأصالة الوثاقة في كلّ راوٍ إمامي، وهذا مذهبٌ فاسدٌ في علم الرّجال لا يمكن الالتزام به بوجهٍ، بل لا دليل عليه أصلاً.

وأمّا استفادة وثاقتهم وحسن حالهم من كلام الإمام العسكري

---

(١) أُنظر: الشيخ النمازي: مستدركات علم رجال الحديث: الجزء الخامس: صفحة ٤٥١: حديث ١٠٣٩٢.

(عليه السلام) بحقّهم من خلال الطلب من والده ووالد يوسف كذلك تركهما لكي يعلّمهما العلم، فهذا الكلام أيضاً لا يتم لأنّه لا يمكن الاستناد إلى كلام شخص نفسه للقول بوثاقته بنفسه ـ أي لذلك الشخص ـ وهذا من الواضح بأنّه غير مقبولٍ، مضافاً إلى مجهولية الرّجل فلا يؤخذ بكلامه، فالنتيجة أنّ علي بن محمد بن سيار لم تثبت وثاقته بوجه.

فتحصّل ممّا تقدّم:

أنّ طريق التفسير هذا غير صحيح؛ وذلك لضعف الأعم الأغلب من رجاله بل بعضهم من الكذّابين والبعض الآخر من المجهولين وعليه فلا يَتُمّ طريق التفسير هذا.

وأمّا الكلام في الطريق الثاني :

وهو الطريق المذكور في بعض نُسخ التفسير المطبوع والواصل إلينا وهي النسخ ب و د و س و ص و و، وكنّا قد تعرّضنا سابقاً إلى بعض النّسخ ولا بئس بالحديث عن بقية النسخ.

النّسخة الأولى نسخة س:

وهي النّسخة المحفوظة في خُزانة مخطوطات وكتب السيّد شهاب الدين المرعشي النجفي (قدس سره) بقم المقدّسة والمرقمة ١٠٥٦ وكُتِبت بخطّ النّسخ وعليها تصحيحات في الحواشي، وتقع في ١٨٨ ورقة والأوراق السبعة الأولى والإحدى والعشرين الأخيرة منها حديثة الخطّ ويبدأ السند فيها هكذا: قال الشيخ أبو الفضل شاذان بن جبرئيل بن إسماعيل القمّي (أدام الله تأييده):

حدّثنا السيّد محمّد بن شراهك الحسيني المرعشي، عن الشيخ الصدوق أبي عبد الله جعفر بن محمّد الدُّرُستي، عن أبيه، عن الشيخ الفقيه أبي جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه (رحمه الله) قال: أخبرنا أبو الحسن محمّد بن القاسم الاسترآبادي الخطيب (رحمه الله).

وفي الصفحة ١٥٦ ما لفظه:

تَمّ الجزء الأول من تفسير الإمام في يوم الاثنين السابع من ذي الحجّة سنة ست وثمانين وثمانمائة هجرياً على يد بابا حاجي ابن سعد الدّين حاجي.

النّسخة الثّانية وهي نسخة ص:

وهي النّسخة المحفوظة في نفس الخزانة السابقة برقم ٣٧٦٤ بخطّ النسخ الجميل الواضح، وعليها تصحيحاتٌ في حواشيها يعود تاريخها إلى القرن الحادي عشر، وتقع في ٢٨٣ ورقة وفي الصفحة الأولى منها نص رسالة: ووقف هذه النُّسخة وغيرها على كافّة علوم الدّين من شيعة علي وأولاده الأئمّة المعصومين (عليهم السلام)، وكان ذلك في يوم النيروز وهو يوم السبت الثالث عشر من شهر جمادى الأولى من شهور سنة ١٢٣٣ للهجرة، وأنا الفقير إلى الله الغني محمّد بن عبد الصّمد الحسيني (رحمه الله) ساكن دار العلم بشيراز مولداً وموطناً والحمد لله أولاً وآخراً، وعليها ختم بيضوي الشكل "عبده محمّد بن عبد الصّمد الحسيني" وتملّك محمّد نور الدين وختمه مربع الشكل فيه المتوكّل على الله عبده نور الدّين محمد علي.

وفي الصفحة ما قبل الأخيرة منها بلاغ بخطّ الشيخ أحمد بن صالح البحراني كتبه ضُحى يوم الثلاثاء الرّابع عشر من جمادى الأولى سنة ١١١٠ للهجرة في جَهرم، وجدير بالذّكر أنّ سند هذه النّسخة هو

عين سند النّسخة السابقة وهو النّسخة س.

النسخة الثالثة: النّسخة و:

وهي النّسخة المحفوظة في مكتبة السيّد طيّب المفتي أحد أحفاد السيّد نعمة الله الجزائري وتقدّم الحديث عنها.

النّسخة الرابعة وهي النّسخة د:

وهي النّسخة المحفوظة في خزائن مخطوطات المكتبة المركزية بجامعة طهران وتقدّم الحديث عنها.

النّسخة الخامسة وهي النّسخة ب:

وهي المطبوعة في طهران وتقدّم الحديث عنها.

قال الشيخ أبو الفضل شاذان بن جبرئيل بن إسماعيل القمّي: حدّثنا السيّد محمّد بن شراهِك الحسيني الجرجاني، عن السيّد أبي جعفر مهدي بن الحارث الحسيني المرعشي، عن الشيخ الصدوق أبي عبد الله جعفر بن محمّد الدُرستي، عن أبيه، ومن ثمّ يتصل السند

ليستمر مع الشيخ الصدوق ومن بعده[١]

ثمّ أنّه يقع الكلام في رجال الطريق وهم:

أمّا الأوّل وهو الشيخ أبي الفضل شاذان بن جبرائيل القمّي:

فقد تعرّض لترجمته صاحب الجواهر (قدس سره) ووصفه بأنّه من أجلاء فقهاءنا وأنّ له كتاب "رزامة العِلّة في معرفة القبلة"[٢].

بينما ترجم له إسماعيل باشا البغدادي في إيضاح المكنون بالقول:

إزاحة العلّة في معرفة القبلة لسديد الدّين أبي الفضل شاذان بن جبرائيل بن إسماعيل القمّي الميثمي، نزيل المدينة (المتوفّى سنة ٦٥٠ للهجرة).

وأمّا الثّاني وهو السيّد محمد بن شراهِك الحسيني الجرجاني:

فقد تتبّعت كتب الرّجال بحقّه فلم أجد له ذكر إلا في هذا السند للتفسير، وعليه فالرّجل مجهول الحال.

---

(١) أُنظر: لمعرفة هذه النّسخ مقدمة التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): تحقيق مؤسسة الإمام الهدي (عليه السلام).

(٢) أُنظر: جواهر الكلام: الجزء السابع: صفحة ٣٥٨.

وأمّا الثّالث وهو السيّد أبي جعفر مهدي بن الحارث الحسيني المرعشي:

فبهذا الاسم لم يرد في شيءٍ من كتب الرّجال، وما ورد فيها فإنّما كان باسمٍ آخر وهو ابن أبي الحرب بدل الحارث ومُهتَدي بدل مهدي، فلذلك لا يُطمئنّ لما ورد في الترجمة بغير تمام الاسم المذكور في السند.

وأمّا الرّابع فهو أبي عبد الله جعفر بن محمد الدُرُستي:

فهو من تلامذة السيّد المرتضى (قدس سره) كما أشار إلى ذلك السيّد محسن الأميني في مستدركات أعيان الشيعة[1]، ويروي عن المصنّف[2]، ولم يرد في حقّه توثيقٌ صريحٌ وكان معاصراً للشيخ الطوسي.

وأمّا الخامس فهو محمّد بن أحمد بن العباس الدُرُستي:

فقد روى عن الشيخ الصدوق (قدس سره) فيما رواه في كتاب معاني

---

(١) أُنظر: السيّد الأميني: مستدركات أعيان الشيعة: الجزء الخامس: صفحة ١٢٥، وكذلك: إسماعيل باشا البغدادي: إيضاح المكنون: الجزء الأول: صفحة ٦٤.

(٢) أُنظر: آقا بزرك الطهراني: الذريعة: الجزء الأول: صفحة ١٧٠.

الأخبار[1]، ولم نجد له توثيقٌ صريحٌ في كتب الرّجال.

وعلى كلّ تقديرٍ فما تقدّم من عدم وثاقة جمع ممّن وقع في هذا الطريق من التفسير وما تقدّم من ثبوت عدم وثاقة أو عدم ثبوت وثاقة جمعٍ آخر من القسم الثّاني من الطريق ـ أي ما بعد الشيخ الصدوق ـ ؛ لأنّ الطريق الثّاني يلتقي مع الطريق الأوّل عند الشيخ الصدوق، ومن ثمّ يكونان طريقاً واحداً إلى الإمام الحسن العسكري (عليه السلام).

فالنتيجة في نهاية المَطاف:

أنّه على جميع التقادير عدم تمامية كلا الطريقين للتفسير.

فتحصّل ممّا تقدّم:

أنّ التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام) لم يكن مشهوراً بين الأعلام المتقدّمين ولا المتأخّرين، بل أنّه تقتصر شهرته على ما بعد العلّامة المجلسي والحرّ العاملي (قدّس سرّهما)، وهي شهرة لا تنفع للقول بمطابقة ما بأيدينا من التفسير مع نسخة الأصل للمؤلّف

(١) أُنظر: السيّد ابن طاووس: فتح الأبواب: صفحة ٨٨.

والمصنّف، وكذلك فقد ظهر أنّ الطرق إلى التفسير ضعيفةٌ وذلك لضعف جمع من رواتها وجهالة الأعم الأغلب من رجال هذه الطرق، وعليه فلا اعتبار للتفسير ولا يصلح أن يخرج ما به من مروياتٍ كدليلٍ.

هذا تقريباً تمام الحديث في الطرق إلى التفسير.

إلا أنّه مع ذلك فقد وردت جملةٌ كبيرةٌ من الإشكالات الأساسية على التفسير تمنع من الأخذ به والقول باعتباره وتُقرّب كون التفسير موضوعاً، مضافاً إلى ما تقدّم من ضعف الطرق والأسانيد إلى التفسير، كما أشار إلى ذلك المحقّق التستري (قدس سره) و(المتوفى في سنة ١٤١٥ للهجرة) في كتابه (الأخبار الدخيلة) منها:

أولاً:

ما تقدّمت الإشارة إليه من كلمات ابن الغضائري بحق التفسير وكونه موضوعاً بمعيّة ما هو الصحيح كما بنينا عليه من اعتبار كتاب ابن الغضائري وثبوت نسبته إلى مصنّفه ووثاقة مؤلّفه وبالتالي وجوب الأخذ بالمُعطيات الّتي يوردها الرّجل في كتابه دون البناء على الأخذ

بالمُعطيات المتّصلة بأحوال الرّواة فقط ورفع اليد عن المُعطيات المتّصلة بالحياة العامّة وأنساب ووفيات وتلمذة الرّواة، بل الصحيح أنّه يجب الأخذ من جميع المُعطيات الّتي يوفّرها ابن الغضائري في كتابه الرّجال بعدما ثبتت نسبة الكتاب إليه والرّجل ثقةٌ.

وثانياً:

بسبر أخباره فتراها واضحة البطلان مختلقةً بالعيان فمنها:

الأول: قال علي بن محمّد لمّا رجع أمير المؤمنين (عليه السلام) من صفين وسقى القوم من الماء الّذي تحت الصّخرة الّتي قلبها: فقعد لحاجته فقال بعض منافقي عسكره: سوف أنظر إلى سوءته وإلى ما يخرج منه فإنّه يدّعي مرتبة النبي لأخبر أصحابي بكذبه، فقال علي (عليه السلام) لقنبر:

أذهب إلى تلك الشّجرة وإلى الّتي تقابلها، وقد كان بينهما أكثر من فرسخ فناداهما أنّ وصي محمّد يأمركما أن تتلاصقا، فقال قنبر: أويبلغهما صوتي؟ قال: إنّ الّذي يبلغ بصر عينك السماء وبينك وبينها مسيرة خمسمائة عام سيُبلغها صوتك.

فذهب قنبر فنادى:

فَسَعت أحداهما إلى الأخرى سعي المتحابّين طالت غيبة أحدهما عن الآخر واشتدّ إليه شوقه وانضمّا، فقال قوم من منافقي العسكر: إنّ علياً يضاهي في سحره رسول الله بن عمّه، ما ذاك رسول الله ولا هذا إمام وإنّما هما ساحران، لكنّنا سندور من خلفه ننظر إلى عورته وإلى ما يخرج منه.

فأوصل الله ذلك إلى أُذن علي من قبلهم فقال جهراً:

يا قنبر، المنافقين أرادوا مكايدة وصيّ رسول الله، وظنّوا أنّه لا يمتنع منهم إلا بالشّجرتين، فارجع إليهما ـ أي الشجرتين ـ فقل لهما: أنّ وصيّ رسول الله يأمركما أن تعودا إلى مكانكما، ففعل ما أمره به، فانقلعتا وعادت كلّ واحدةٍ تفارق الأخرى كهزيمة الجَبان من الشجاع البطل.

ثمّ ذهب علي (عليه السلام) ورفع ثوبه ليقعد وقد مضى من المنافقين جماعةٌ لينظروا إليه، فلمّا رفع ثوبَه أعمى الله أبصارهم فلم يبصروا شيئاً، فولّوا عنه وجوههم فأبصروا كما كانوا يُبصرون، فنظروا إلى جبهته فعموا، فما زالوا ينظرون إلى جبهته فيعمون ويصرفون عنه

وجوههم ويبصرون إلى أن فرغ (عليه السلام) وقام ورجع، وذلك ثمانون مرّةً من كلّ واحدٍ.

ثمّ ذهبوا ينظرون ما خرج عنه فاعتقلوا في مواضعهم فلم يقدروا أن يروها، فإذا انصرفوا أمكنهم الانصراف، أصابهم ذلك مئة مرّةٍ حتّى نودي فيهم بالرحيل، فرحلوا وما وصلوا إلى ما أرادوا من ذلك، ولم يزدهم ذلك إلا عتُواً وطغياناً وتمادياً في كفرهم وعنادهم، فقال بعضهم لبعض: انظروا إلى هذا العجب من هذه آياته ومعجزاته يعجز عن معاوية وعمر وعمرو ويزيد، فنظروا في الهواء فإذا ملائكة كأنّهم السّودان قد علق كلّ واحد منهم بواحد فأنزلوهم إلى حضرته، فإذا أحدهم معاوية والآخر عمر والآخر يزيد، فقال علي: تعالوا فانظروا إليهم أما لو شئت لقتلتهم ولكنّي أنظرهم كما أنظر الله إبليس إلى الوقت المعلوم، إنّ الذين ترون بصاحبكم ليس بعجزٍ ولا ذلٍّ ولكن محنة من الله لينظر كيف تعملون، ولئن طعنتم على عليٍ فلقد طعن الكافرون والمنافقون من قبلكم على رسول ربّ العالمين فقالوا: إنّ من طاف ملوك السماوات والجنان في ليلة ورجع كيف يحتاج إلى أن يهرب

ويدخل الغار ويأتي إلى المدينة من مكّة في أحد عشر يوماً[١].

الثاني: ما في التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري (عليه السلام) من أنّه:

قال الإمام (عليه السلام) أنّ رجلاً من محبّي علي بن أبي طالب (عليه السلام) كتب إليه من الشّام: أنا بعيالي مُثقلٌ وعليهم إن خرجتُ خائفٌ وبأموالي التي أخلّفها إن خرجت ظنين، وأخّر اللحوق بك والكون في جملتك والخفوق في خدمتك، فجِد لي يا أمير المؤمنين، فبعث إليه علي (عليه السلام):

إجمع أهلك وعيالك وحصّل عندهم مالك وصلِّ في ذلك كلّه على محمد وآله الطيبين ثمّ قل:

اللّهمّ هذه كلّها ودائعي عندك وبأمر وليّك وعبدك علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ثمّ قم وانصُص إلي.

ففعل الرّجل وأُخبِر معاوية بهربه إلى علي بن أبي طالب (عليه السلام)، فأمر معاوية أن تُسبى عياله ويسترق وأن تُنهَب أمواله، فذهبوا فألقى الله عليهم شِبه عيال معاوية وحاشيته كيزيد بن معاوية يقولون:

---

(١) أُنظر: المطبوع من التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): صفحة ١٦٠.

نحن أخذنا هذا المال وهو لنا، وأمّا بماله وأمّا عياله فقد استرققناهم وبعثناهم إلى السّوق فكفّوا لمّا رأوا ذلك، وعرّف الله عيالَه أنّه قد ألتقى عليهم شبه عيال معاوية وعيال خاصّة يزيد وأشفقوا من أموالهم أن يسرقوها اللصوص، فمسخ الله عقارب وحيّات كلّما قصد اللُّصوص ليأخذوا منه لدغ وسعوا فمات منهم قوم وضنى آخرون ودفع الله عن ماله بذلك.

إلى أن قال علي (عليه السلام) يوماً للرّجل:

أتحبّ أن يأتيك عيالك ومالك؟ قال: بلى، قال علي (عليه السلام): أتِ بهم، فإذا هم بحضرة الرّجل لا يفقد من عياله وماله شيئاً، فأخبروه بما ألقى الله من شبه عيال معاوية وخاصّته وحاشيته وحاشية يزيد عليهم وبما مسخه من أمواله عقارب وحيّات تلسع اللص الّذي كان يريد أخذ شيء منه.

فقال علي (عليه السلام):

إنّ الله تعالى ربّما أظهر آية لبعض المؤمنين ليزيد في بصيرته ولبعض الكافرين ليبالغ في الاعذار إليه.

وعُلِّق على هذين الخبرين بالقول:

ممّا يوضّح جعل الخبرين ووضعهما اشتمال الأول على أنّ الناس قالوا بعد المراجعة من صفين أنّ علياً يعجز عن معاوية ويزيد، فأحضرهما من الهواء، واشتمال الثّاني على إلقاء شبه عيال معاوية وعيال يزيد على عيال شامي من الشيعة، فإنّه لا خلاف في أنّ يزيد (توفي سنة ٦٤ هجرية) وإنّما اُختلِف في سنّه، فقال المسعودي: توفّي وهو ابن ثلاثة وثلاثين سنة، وعن هشام الكلبي: (توفّي وهو ابن خمس وثلاثين سنة)، وقال ابن قتيبة: وهو ابن ثمانية وثلاثين سنة، والأخير الذي هو أكثرها لو قلنا به يصير يوم شهادة أمير المؤمنين (عليه السلام) ابن أربعة عشر سنة، وحين رجوعه (عليه السلام) من صفين سنة ٣٧ هجرياً يكون ابن أحد عشر سنة، وعلى القول الثاني ابن ثمان سنين، وعلى القول الأول ابن ست سنين، فهو على كلّ الأقوال لم يكن يومئذٍ شيئاً مذكوراً حتّى يعجز (عليه السلام) عنه أو لا يعجز، ولم يكن يومئذٍ ذا عيال حتّى يلقى شبه عياله على عيال الرّجل الشيعي.

ثمّ قوله في الأول:

فقال قوم من منافقي العسكر: أنّ علياً يضاهي في سحره رسول الله، وهذا تعبير غلط لأنّ المنافقين يعبرون عنه (صلى الله عليه وآله) في غيابه بمحمّد كقوله فيه: انظروا إلى هذا العجيب من هذه آياته ومعجزاته، فإنّ المعاند لم يكن قائلاً بمعجزة له باب السّحر والشعبذة، بل في قوله: ولم يزدهم ذلك إلا عُتُواً وطغياناً وتمادياً في كفرهم وعنادهم مع قوله: فقال بعضهم إلى آخره تضادٌّ وتهافت، لأنّ إقرارهم بآياته ومعجزاته مع زعمهم عجزه (عليه السلام) عن معاوية ويزيد يدلّ على حصول إيمان واعتقاد لهم مع قلّة معرفة وتمييز لا ازدياد كفرهم وعتوّهم.

ثمّ قوله:

فقال بعض منافقي عسكره سوف أنظر إلى سوءته وإلى ما يخرج منه فإنّه يدّعي مرتبة النّبي لأخبر أصحابي بكذبه، فهذا غلط في غلط، فالمنافق لا يقرّ بالنّبي (صلى الله عليه وآله) والنظر إلى سوءته وما يخرج منه لا يدلّ على كذبه لو كان مدّعياً لمرتبة النّبي (صلى الله عليه وآله)، فإنّه لم يكن يدّعي

خصوصياته ومنها حرمة نساءه[1].

الثالث: ما ورد فيه من أنّه قال أمير المؤمنين (عليه السلام):

كما أنّ بعض بني إسرائيل أطاعوا فأُكرِموا وبعضهم عصوا فعُذِّبوا فكذلك أنتم، فقالوا: فمن العصاة؟ قال: الذين أُمِروا بتعظيمنا أهل البيت وتعظيم حقوقنا فخانوا وخالفوا ذلك وجحدوا حقوقنا واستخفّوا بها وقتلوا أولادنا وأولاد رسول الله الّذين أُمِروا بإكرامهم ومحبّتهم، قالوا: يا أمير المؤمنين، إنّ ذلك لكائنٌ؟ قال: بلى، خبراً حقّاً وأمراً كائناً، سيقتلون ولديْ هذين الحسن والحسين، ثمّ قال: وسيُصيب الّذين ظلموا رجزاً في الدنيا بسيوف بعض من يسلّطه الله عليهم للانتقام بما كانوا يخسفون كما أصاب بني إسرائيل الرّجس، قيل:

وما هو؟ قال: غلامٌ من ثقيف يُقال له المختار بن أبي عبيدة، وقال علي بن الحسين (عليه السلام): فكان بعد قوله هذا بزمان وأنّ هذا الخبر اتصل

---

(١) أُنظر: المحقق التستري: الأخبار الدخيلة: الجزء الأول: صفحة ١٥٤ ـ ١٥٥.

بالحجّاج بن يوسف (لعنه الله) من قول علي بن الحسين: قال: أما رسول الله قال هذا؟ وأمّا علي بن أبي طالب فإنّما أشك هل حكاه عن رسول الله، وأمّا علي بن الحسين فصبيٌّ مغرورٌ يقول الأباطيل ويغرّ بها متبّعوه، أطلبوا إليّ المختار، فطُلِب وأُخِذ، فقال: قدّموه إلى النطع، فما ضربوا عنقه فإنّي بالنطع فيبسط وأَبرَكَ عليه المختار، ثمّ جعل الغُلمان يجيئون ويذهبون لا يأتون بالسيف.

قال الحجّاج: ما لكم؟ قالوا: لسنا نجد مفتاح الخَزنة وقد ضاع منّا والسّيف في الخزانة، فقال المختار: لن يقتلنَي ولن يكذب رسول الله، ولئن قتلتَني ليحييني الله حتّى أقتل منكم ثلاثمائة وثلاثة وثلاثين ألفاً.

فقال الحجّاج لبعض حُجّابه:

أعطي سيّاف سيفك يقتله، فأخذ السيّاف سيفاً ليقتله به والحجّاج يستحِثّه ويستعجله، فبينما هو فى تدبيره إذ عَثر والسّيف بيده فأصاب السّيف بطنه فشقّه فمات، فجاء بسيّاف آخر وأعطاه السّيف، فلمّا رفع يده ليضرب عنقه لدغته عقرب وسقط فمات، فنظروا وإذا العقرب

فقتلوه، فقال المختار: يا حجّاج، تلك لا تقدر عليَّ قتلي، ويحكَ أما تذكر ما قال نزّار بن مَعد بن عدنان للشابور ذي الأكتاف حين كان يقتل العرب ويسطليهم، فأمر نزّار ولده فوضع في زبيل في طريقه، فلمّا رآه قال له: من أنت؟ قال:

أنا رجل من العرب أريد أن اسألك لِمَ تقتل هؤلاء العرب ولا ذنوب لهم إليك وقد قتلت الّذين كانوا مذنبين في عملك والمفسدين؟ قال: لأنّي وجدت في الكتاب أنّه يخرج منهم رجل يُقال له محمّد يدّعي النّبوة فيزيل دولة ملوك الأعاجم ويفنيها، فأقتلهم حتّى لا يكون منهم ذلك الرّجل، فقال نزّار: لئن كان ما وجدته في كتب الكذّابين فما أولاك أن تقتل البرّاء غير المذنبين؟ وإن كان ذلك من قول الصادقين فإنّ الله سيحفظ ذلك الأصل الذي يخرج منه هذا الرّجل ولن تقدر على إبطاله ويجري قضائه وينفذ أمره ولو لم يبقَ من العرب إلا واحداً، فقال سابور:

صدقتَ هذا نزار يعني بالفارسية مهزول، كفّوا عن العرب، فكفّوا عنهم، ولكن يا حجّاج إنّ الله قد قضى أن أقتل منكم ثلاثمائة

ألف وثلاثة وثمانين ألف رجل، فإن شئت فتعاطى قتلي وإن شئت فلا تعاطى فإنّ الله إمّا أن يمنعك عنّي وإمّا أن يحييني بعد قتلك، فإنّ قول النّبي (صلى الله عليه وآله) حقٌّ لا مَرية فيه، فقال للسيّاف: أضرب عنقه، فقال المختار:

إنّ هذا لن يقدر على ذلك، وكنتُ أحبُّ أن تكون أنت المتولّي كما تأمره فكان يسلط عليك أفعى كما سلّط على هذا الأوّل عقرباً، فلمّا همّ السيّاف أن يضرب عنقه إذ برجل من خواص عبد الملك قد دخل فصاح بالسيّاف: كفّ عنه ومعه كتاب من عبد الملك فإذا فيه:

أمّا بعد يا حجّاج، فإنّه قد سقط إلينا طيرٌ عليه رقعةٌ إنّك أخذت المختار وتريد قتله، تزعم أنّه حكى عن النّبي فيه أنّه سيقتل من أنصار بني أمية ثلاثمائة وثلاثة وثمانين ألف رجل، فإذا أتاك كتابي هذا فخلّ عنه ولا تعرض له إلا بسبيل خير فإنّه زوج ضئر ابن الوليد بن عبد الملك ولقد كلّمني فيه الوليد، فإنّ الّذي حكى إن كان باطلاً فلا معنى لقتل رجل مسلم بخبر باطل، وإن كان حقّاً فإنّك لن تقدر على تكذيب قول النّبي (صلى الله عليه وآله)، فخلّى عنه الحجّاج فجعل المختار يقول:

سأفعل كذا وأخرج وقت كذا وأقتل من النّاس كذا وهؤلاء صاغرون ـ يعني بني أمية ـ ، فأُخِذ وأُمِر بضرب عنقه، فقال المختار: إنّك لن تقدر على ذلك فلا تتعاطى رداً على الله، وكان في ذلك إذ سقط عليه طائر آخر عليه كتاب من كَبد المِحَك:

يا حجّاج، لا تتعرض للمختار فإنّه زوج مرضعة ابن الوليد ولئن كان حقّاً فستُمنَع من قتله كما مُنِع دانيال من قتل بختنصر الّذي كان قضى الله أن يقتل بني إسرائيل، فتركه وتوعّده إن عاد لمثل مقالته، فعاد لمثل مقالته واتصل بالحجّاج الخبر، فطلبه فاختفى مدةً ثمّ ظفر به، فلمّا همّ بضرب عنقه إذ قد ورد عليه كتاب عبد الملك احتبسه الحجّاج وكتب إلى عبد الملك:

كيف تأخذ إليك عدواً مجاهراً يزعم أنّه يقتل من أنصار بني أمية كذا وكذا ألفاً، فبعث إليه: إنّك رجلٌ جاهلٌ، لئن كان الخبر فيه باطلاً فما أحقّنا برعاية حقّه لحق من خدمنا، وإن كان الخبر فيه حقّاً فإنّا سنربّيه كما ربّى فرعون موسى حتّى سُلِّط عليه، فبعث به الحجّاج وكان من المختار ما كان وقتل من قتل.

وقال علي بن الحسين (عليهما السلام) وقد قالوا له أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) ذكر من أمر المختار ولم يقل متى يكون قتله لمن يقتل، فقال علي بن الحسين (عليه السلام):

أوَ لا أخبركم متى يكون؟ قالوا: بلى، قال: قال: يوم كذا إلى ثلاث سنين من قولي هذا، وسيُؤتى برأس عبيد الله بن زياد وشمر بن ذي الجوشن في يوم كذا وكذا، وسنأكل وهما بين أيدينا ننظر إليهما، قال: فلمّا كان اليوم الذي أخبرهم أنّه يكون فيه القتل من المختار لأصحاب بني أمية، كان علي بن الحسين (عليه السلام) مع أصحابه على مائدة إذ قال لهم:

معاشر إخواننا طيبوا أنفسكم فإنّكم تأكلون وظلمة بني أميّة يُحصدون، قالوا: أين؟ قال: في موضع كذا يقتلهم المختار وسيؤتى برأسين يوم كذا وكذا.

فلمّا كان في ذلك اليوم أُتي بالرأسين لمن أراد أن يقعد للأكل وقد فرغ من صلاته، فلمّا رآهما سجدوا قال:

الحمد الله الّذي لم يمتني حتّى أراني، فجعل يأكل وينظر إليهما،

فلمّا كان في وقت الحلواء لم يُؤتَ بالحلواء لأنّهم كانوا اشتغلوا عن عمله بخبر الرأسين، ثمّ عاد إلى قول أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: وما للكافرين والفاسقين عند الله أعظم وأوفى.

وقد علّق المحقّق التُستري (قدس سره) على المقام بالقول:

أنّه من واضحات التاريخ عند من له أدنى إلمام بالتاريخ أنّ المختار (قُتِل سنة ٦٧ للهجرة) في فتنة ابن الزبير ولم يكن يومئذٍ لعبد الملك سلطنة وسلطة على العراق، وإنّما كان أول سلطنته عليها بعد قتل ابن الزبير سنة ٧٣ للهجرة، وكانت توليته للحجّاج على العراق سنة ٧٥ للهجرة، وإنّما سمع جاعل الخبر بشيء في المختار مع عبيد الله بن زياد ويزيد بن معاوية، فجعله في المختار مع الحجّاج بن يوسف وعبد الملك بن مروان.

وروى الطبري، عن هشام الكلبي، عن أبي مَخنف:

عن النضر بن صالح أنّ الشيعة كانت تشتم المختار لما كان منه في أمر الحسن (عليه السلام)، حتّى إذا كان زمن الحسين (عليه السلام) وبعث مسلماً نزل داره فبايعه في من بايعه ونصحه ودعا إليه من أطاعه حتّى خرج مسلم

يوم خرج والمختار في قرية له بخطرانية تدعى لقفاً، فجاء خبر خروجه ولم يكن خروجه يوم خرج على ميعاد، إنّما خرج حينما قيل أنّ ها هنا قد ضُرِب وحُبِس، فأقبل المختار في موالي له حتّى انتهى باب الفيل، فبعثت إليه عمر بن حريث أنّ صاحبه ـ يعني مسلماً ـ لا يدري هو، فلا يعجلن على نفسه سبيلاً، إلى أن قال:

فدعاه عبيد الله فقال له: إنّ عقيل في المجموع لتنصر بن عقيل، فقال له: لِمَ أفعل ولكنّي أقبلت ونزلت تحت راية عمرو بن حريث وبتّ معه، فقال: عمرو بن حريث صدق؟ فرفع عبد الله القضيب فخبط به عينه فنشرها وقال: أما والله لولا شهادة عمرو لك لضربت عنقك، فانطلقوا به إلى السجن.

قال: فلم يزل في السجن حتّى قُتِل الحسين (عليه السلام) وبعث المختار إلى ابن عمر أن يكتب إلى يزيد فيكتب إلى عبيد الله بإطلاقه، فلمّا سمعت صفية أخت المختار وهي تحت ابن عمر بذلك بَكت وجزعت، فكتب ابن عمر إلى يزيد أنّ المختار صِهري، فإن رأيت أن تكتب إلى ابن زيد يخلّيه فحلت.

فلمّا قرأه ضحك وقال:

يشفع مثله؟ فكتب إلى ابن زياد أن خلّي سبيل المختار حين تنظر في كتابي، فدعا ابن زياد بالمختار فقال له: قد أجلّتك ثلاثاً، فإنّي أدركتك بالكوفة بعدها فقد برأت منك الذمّة.

وقال المفيد في الإرشاد في عنوان قتل ميثم:

أنّ عبيد الله بن زياد حبس ميثماً وحبس معه المختار بن أبي عبيد، فقال له ميثم: إنّك تفلت وتخرج ثائراً يوم الحسين (عليه السلام) فتقتل هذا الّذي يقتلنا، فلمّا دعا عبيد الله بالمختار ليقتله طلع بريد بكتاب يزيد إليه يأمره بتخلية سبيله، فخلّاه وأمر بميثم أن يصلب، والحجّاج مع خُبثه كان محبّاً للمختار لكون كل منهما من ثقيف وكون كلٌّ منهما عدو لابن الزبير وعدو العدو أحد الأصدقاء.

وفي الطبري قال ابن العرقي:

حدّثنا المختار أنّ عبيد الله شَتر عينه وأنّه يقتله ويقطّعه إرباً إرباً، وأنّه يخرج بطلب دم الحسين (عليه السلام) ويقتل عِدّة ممن قُتِل على آدم ويحيى، فكان ابن العرقي يتعجّب من المختار فيما يقول حتّى رأى

بعينه ما سمع منه.

ثمّ حدّث ابن العرقي الحجّاج بحديث المختار فيما يفعل ثمّ فعل وقال للحجّاج: أترى هذا شيئاً كان يُخترَق أم علم أو شبه؟ فقال له الحجّاج: والله ما أدري، ولكن لله درّ المختار أي رجل دنيا ومَسعر حرب مُقارع لأعدائه كان.

وروى الطبري عن ابن مخنف:

أنّ مصعباً لّما قتل المختار أمر بكفّه فقُطِعت، ثمّ سُمِّرت بمسمار حديد إلى جنب المسجد، فلم يزل على ذلك حتّى قدم الحجّاج فنظر إليه فقال: ما هذا؟ فقالوا: كفّ المختار، فأمر بنزعها كما أنّه سمع بكون صفية أخت المختار تحت ابن عمر، فكلمته في أن يشفع إلى يزيد ففعل كما عرفت من الطبري، فبدّله بكون المختار زوج مرضعة ابن الوليد ابن عبد الملك، كما أنّه سمع بشيء في بختنصر ودانيال من إرادة بختنصر قتل دانيال فمنعه الله فعكسه، كما أنّه سمع بشيء في ذي الأكتاف مع شيخ بتيم فجعله فيه مع نزار.

وممّا يوضّح كذب الخبر أيضاً:

اشتماله على الإتيان برأس عبيد الله ورأس شمر في يوم واحد إلى الإمام السّجاد (عليه السلام)، فإنّ شمراً قُتِل لمّا هرب إلى مُصعب فيمن هرب من أهل الكوفة، وعبيد الله قُتِل بالخازر في عسكر الشام وكان أمير عليهم من قِبل مروان في سنة ٦٧ للهجرة قتله إبراهيم بن الأشتر ضربه فقدّه نصفين فذهبت رجلاه في المشرق ويداه في المغرب.

وفي بلدان الحَموي قُتل شمر بكلتانية بين السوس والصَّيمرة قتله أبو عمرو.

الرابع: ومنها ما في تفسير قوله تعالى:

جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِراشاً وَ السَّماءَ بِناءً ، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنّه قال: سعد بن معاذ ويهتزّ عرش الرّحمن لموتك[1].

وذكر المحقّق التُستري (قدس سره) أنّه:

يشهد لجعله أنّ في معاني أخبار الصدوق[2] أنّه رُوي أنّ النّبي (صلى الله عليه وآله

(١) أُنظر: التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): صفحة ١٤٩.

(٢) أُنظر: معاني أخبار الصدوق: صفحة ٣٨٨: طبعة مكتبة الصدوق.

وسلم) إنّما قال في موت سعد: اهتزّ العرش، ويعني السرير الّذي كان جنازة سعد فوقه، فصفّحه العالم باهتزاز عرش الله سبحانه وتعالى[١].

الخامس: ما ورد في التفسير من قوله:

من تفسير قوله تعالى: فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَ لَنْ تَفْعَلُوا ،

وأمّا قلب الله السُّمَّ على اليهود الذين قصدوه وإهلاكهم الله به، فإنّ النّبي (صلى الله عليه وآله) لمّا ظهر بالمدينة اشتدّ حسد ابن أُبَي له، فدبّر أن يحفر حفيرة له إلى آخره...[٢].

ويوضّح -بل يؤكّد- جعل هذه الأخبار هو أنّ ابن أُبَي كان من منافقي الأنصار ونزلت سورة المنافقين فيه لا من اليهود.

السّادس: ما ورد في التفسير:

من أنّ النّبي (صلى الله عليه وآله) لمّا رجع من خيبر جاءته يهودية بذراع مسمومةٍ مَشويةٍ وكان معه البراء بن محرور الأنصاري وأمير المؤمنين (عليه السلام) وأنّ البَراء أخذ منه لقمةَ فوضعه في فيه، فقال له علي (عليه السلام): لا تتقدّم على

(١) أُنظر: المحقق التستري: الأخبار الدخيلة: الجزء الأول: صفحة ١٦٣.

(٢) أُنظر: التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): صفحة ١٨٢.

النّبي (صلى الله عليه وآله)، فقال له البراء وكان إعرابياً: يا علي، فكأنّك تبخل النّبي (صلى الله عليه وآله)، ثمّ ذكر موت البَراء منه في قصةٍ طويلةٍ.

ويمكن توجيه وجه الوضع في هذا الخبر بما حاصله:

أنّه يشهد لوضعه أنّ البَراء بن محرور كان من أجلّاء الصحابة روى في الخصال عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنّ فيه نزل: (إِنَ اللهَّ يُحِبُ التَّوَّابِينَ وَ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ) لّما لانَ بطنه فاستنجأ بالمال، وكان النّاس يستنجون بالحجارة، وأُمِر أن يحول وجهه إلى النّبي (صلى الله عليه وآله) في وفاته وأمر بالثلث من ماله فنزل الكتاب بالقبلة وجرت السنّة بالثلث، ومات قبل الهجرة باتفاق الخاصّة والعامّة وغزوة خيبر كانت سنة ست.

وفي الاستيعاب لّما قدم النّبي (صلى الله عليه وآله) المدينة في هجرته من مكّة أتى قبر البَراء في أصحابه فكبّر عليه وصلّى، وإنّما سمع الواضع لهذا الخبر بشيءٍ في ابنه وهو بِشر بن البَراء بن معرور من أكله من الذراع المسمومة فجعله في نفس البَراء مع زيادات وبشر أيضاً كان جليلاً،

فرووا أنّ النّبي (صلى الله عليه وآله) قال لبني سلمة: من سيّدكم؟ قالوا: الجد بن قيس، قال: بل سيّدكم الأبيض الجَعد بِشر بن البَراء[1].

السّابع: ما ورد في التفسير :

من أنّه: وشي بحَزقيل إلى فرعون وقالوا إنّه يدعو إلى مخالفتك ويعين أعدائك على مضادّتك، فقال لهم فرعون: أنّه ابن عمّي وخليفتي على مُلكي وولي عهدي، إلى أن قال: فسألهم حَزقيل: من ربّهم؟ قالوا: فرعون.

إلى أن قال:

قال حَزقيل: أيّها الملك، إنّي أُشهدكَ وكلّ من في حضرتك أنّ ربّهم هو ربّي، وخالقهم هو خالقي، ورازقهم هو رازقي، إلى أن قال: قال لهم فرعون: يا رجال السُّوء، يا طلّاب الفساد في مُلكي ومريدي الفتنة بيني وبين ابن عمّي وهو عضدي، أنتم المستحقّون لعذابي، ثمّ أمر بالأوتاد فجُعِل في ساق كلّ واحدٍ منهم وتَداً وفي صدره وتَداً وأمر أصحاب أمشاط الحديد فشقّوا بها لحومَهم من أبدانهم، فذلك ما قاله

(١) أُنظر: الأخبار الدخيلة: الجزء الأول: صفحة ١٦٤.

الله تعالى: فوقاهُ الله ـ يعني جبرئيل ـ سيئات ما مكروا به لمّا وشَوا به إلى فرعون ليهلكوه وحاقَّ بآل فرعون ـ أي حلَّ بهم ـ سوءُ العذاب.

ويمكن التعليق على المقام بالقول:

أنّه يشهد لوضعه أنّ الكليني روى في الكافي فى الصحيح أنّ الإمام الصّادق (عليه السلام) قال في قوله تعالى: فوقّاهُ الله سيِّئات ما مكروا، والله لقد سَطوا عليه وقتلوه ولكن أتدرون ما وقاهُ؟ وقاهُ أنّ يفتنون عن دينه.

وروى القمّي عنه (عليه السلام) قال: والله لقد قطّعوه إرباً ولكن وقاهُ أن يفتنون عن دينه[1].

الثامن: ومنها ما ورد في التفسير:

من أنّ النّبي (صلى الله عليه وآله) قال لأبي جهل لمّا طلب منه أن يحرقه بصاعقة إن كان نبياً: يا أبا جهل، إنّ الله إنّما رفع عنك العذاب لعلّةٍ بأنّه سيخرج من صُلبك ذرّيّةً طيبةً عكرمة ابنك ولِيَلي من أمور المسلمين ما إن أطاع الله فيه كان عند الله جليلاً وإلا فالعذاب نازلٌ عليك.

---

(١) أُنظر: الأخبار الدخيلة: الجزء الأول: صفحة ١٦٤.

وممّا يوضّح جعله ـ أي جعل هذا الخبر ـ :

أنّ النّبي (صلى الله عليه وآله) لمّا فتح مكّة أمر بقتل عَكرمة ولو كان متعلقاً بأستار الكعبة، ففرّ ثمّ أسلم اضطراراً، وهو يدل على أنّه كان على سرّ أبيه ومثله في أعلى درجات الخباثة وانحرافه عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أمر معلوم بيّنٌ بين العامّة والخاصّة[1].

التاسع: ما ورد في التفسير:

في تفسير قوله تعالى: وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغاءَ مَرْضاتِ اللَّهِ وَ اللَّهُ رَؤُفٌ بِالْعِبادِ ، قال علي بن الحسين (عليهما السلام): وهؤلاء خيارٌ من أصحاب النّبي (صلى الله عليه وآله) عذّبهم أهل مكّة ليفتنوهم عن دينِهم منهم بلالٌ وصُهيبٌ وخبّاب وعمّار بن ياسر وأبواه.

إلى أن قال:

وأمّا صُهيب فقال: أنا شيخٌ كبيرٌ لا يضرّكم كنت معكم أو عليكم، فخذوا مالي ودعوا ديني، فأخذوا ماله وتركوه، فقال له النّبي (صلى الله عليه وآله) لمّا جاءه: يا صُهيب، كم كان مالك الّذي سلّمتَه؟ قال: سبعة

---

(١) أُنظر: الأخبار الدخيلة: الجزء الأول: صفحة ١٦٥.

آلاف، قال: طابت نفسك بتسليمه ؟ قال: والذي بعثك بالحقّ نبيّاً، لو كانت الدنيا كلّها ذهبٌ حمراء لجعلتها عوضاً عن نظرةً أنظرها إليك ونظرةً أنظرها إلى أخيك ووصيّك علي بن أبي طالب (عليه السلام)، قال: يا صُهيب، قد أعجزت خزّان الجنان عن إحصاء ما لك فيها بمالك هذا واعتقادك.

وممّا يوضّح جعل هذا الخبر :

أنّه اتفقت الخاصّة وكثير من العامّة أنّ الآية نزلت في بيتوتة أمير المؤمنين (عليه السلام) على فراش النّبي (صلى الله عليه وآله)، ورواه علي بن إبراهيم القمّي والعيّاشي وفرات ابن إبراهيم وغيرهم في تفاسيرهم، وقال ابن شهرآشوب في مناقبه: رُوي في نزول آية: وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغاءَ مَرْضاتِ اللهِّ وَ اللهُّ رَؤُفٌ بِالْعِبادِ ، في بيتوتة أمير المؤمنين (عليه السلام) على فراش النّبي (صلى الله عليه وآله).

إبراهيم الثقفي والفَلكي الطوسي بالإسناد عن الحاكم، عن الأسد، عن أبي مالك، عن ابن عبّاس، وأبو المُفضّل الشيباني بإسناده عن السجّاد (عليه السلام)، وعن الحسن البصري، عن أنس، وعن أبي زيد

الأنصاري، عن أبي عمرو بن العلاء، ورواه الثعلبي، عن ابن عباس، والسدّي ومعبد أنّها نزلت في علي (عليه السلام) بين مكّة والمدينة لمّا بات بمكّة على فراشه.

وعن فضائل الصحابة، عن العَكبري والسَمناني، عن السجّاد (عليه السلام)، وعن الثعلبي في تفسيره، وابن عُقبة في ملحمته، وأبو السعادات في فضائل العشرة، والغزالي في الأخبار برواياته عن أبي اليقطان، وجماعة من أصحابنا نحو ابن بابويه وابن شاذان والكليني والطوسي وابن عُقدة والبرقي وابن فيّاض والمفيد والصفواني والثقفي بأسانيدهم وأبي رافع وهند بن أبي هالة، إلى أن قال في حديث مبيته (عليه السلام):

وجعل جبرائيل يقول: بخٍ بخٍ، من مثلك يا بن أبي طالب والله يباهي بك الملائكة؟ فأنزل الله تعالى: (وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغاءَ مَرْضاتِ اللهِ وَ اللهُ رَؤُفٌ بِالْعِبادِ).

وممّا يوضّح أيضاً جعل هذا الخبر:

أنّه قد اتفقت الخاصة أنّ صُهيباً كان مبغضاً لأمير المؤمنين (عليه السلام) ومنحرفاً عنه، فعنونه الكشّي في رجاله مع بلال، ثمّ روى عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنّه قال: كان بلالاً عبداً صالحاً وصُهيب عبد سوءٍ.

وعنونه المفيد معه في اختصاصه وقال:

قال أبو عبد الله (عليه السلام): رحم الله بلالاً فإنّه كان يحبّنا أهل البيت، ولعن الله صُهيباً فإنّه كان يعادينا[1].

العاشر: ومنها ما ورد في التفسير:

في تفسير قوله تعالى: (وَاسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِجْالِكُمْ) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): من أحراركم، وقال أمير المؤمنين (عليه السلام): بينما نحن مع النّبي (صلى الله عليه وآله) وهو يذاكرنا بقوله تعالى: (وَاسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِجْالِكُمْ)، قال: أحراركم دون عبيدكم، فإنّ الله تعالى قد شغل العَبيد بخدمة مواليهم عن تحمّل الشهادات وعن أدائها.

---

(١) أُنظر: الأخبار الدخيلة: الجزء الأول: صفحة ١٦٨.

وممّا يوضّح ويؤشّر على جعل هذا التفسير وأنّه موضوع:

أنّه لا فرق عند الإمامية في الشاهد الحر والعبد إذا كان عدلاً، فروى الكليني في الكافي[1] أنّه في الحسن عن الباقر (عليه السلام) في حديث أمير المؤمنين (عليه السلام) مع شريح: أنّه (عليه السلام) قال له: قضينا بجور ثلاث مرّات، إلى أن قال: قال (عليه السلام):

ثمّ أثبتك بتفيد فشهد أنّها دِرع طلحة أُخِذت غُلواً يوم البصرة، فقلت: هذا مملوك ولا أقضي بشهادة مملوك ولا بأس بشهادة المملوك إذا كان عدلاً.

وعن الإمام الصادق (عليه السلام) سُئل:

أتجوز شهادة المملوك؟ فقال: نعم، وأنّ أول من رد شهادة المملوك عمر بن الخطّاب[2].

---

(١) أُنظر: الكافي: الجزء السابع: صفحة ٣٨٥.

(٢) أُنظر: الكافي: الجزء السابع: صفحة ٣٩٠، والمحقق التستري: الأخبار الدخيلة: الجزء الأول: صفحة ١٦٩ ـ ١٧٠.

الحادي عشر: ما ورد في التفسير :

من قوله: وأمّا الطوفان الّذي أرسل الله تعالى على الغَيط فقد أرسل الله تعالى على قوم مشركين آيةً لمحمّد (صلى الله عليه وآله) أنّ رجلاً من أصحابه يُقال له ثابت بن الأفلح قتل رجلاً من المشركين في بعض تلك المَغازي، فنذرت امرأة ذلك المشرك المقتول لتشربنَّ في قحف رأس ذلك القاتل الخمر.

فلمّا وقع بالمسلمين يوم أحد ما وقع قُتِل ثابت هذا على رَبوةٍ من الأرض، فانصرف المشركون واشتغل النّبي وأصحابه بدفن أصحابه، فجاءت المرأة إلى أبي سفيان فسألته أن يبعث رجلاً إلى مكان ذلك المقتول لِيَحزّ رأسه فيُؤتى به لتفي بنذرها فتشرب في قحفه خمراً، وقد كانت البشارة أتتها بقتله.

فأتاها بها عبد لها فأعتقته وأعطته جاريةً لها، ثمّ سألت أبا سفيان فبعث إلى ذلك المقتول ما أتيني من أصحابه الجلّد في جوف الليل ليحزّوا رأسه فيأتوا لها به، فذهبوا فجاءت ريح فدحرجت الرّجل إلى أخدود، فتبعوه ليقطعوا رأسه فجاء من المَطر وابلٌ عظيم فغرق المائتين

ولم يوقف لذلك المقتول ولا لواحد من المائتين بعينٍ ولا أثرٍ ومن الله الكافرين مما أرادت، فهذا أعظم من الطوفان آية لمحمّد (صلى الله عليه وآله).

ويمكن توضيح جعله من خلال القول:

أنّ الخاصّة والعامّة استقصوا الصحابة ولم يذكروا فيه هذا الاسم، واستقصَوا مقتولي أحد ولم يذكروا فيهم هذا الذي قال وإنّما سمع الواضع بشيء فوضع ما وضع، فقد روت العامّة والخاصّة أنّ عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح لا ثابت بن الأفلح، ويُقال العاصم حُمى الدير قتل رجلين لا رجلاً واحداً من المشركين وهما مُسافح بن طلحة وكلاب بن طلحة في أحد لا في غزوة قبل أحد، فنذرت أمّهما لا امرأة المقتول أن تشرب في قحف رأسه.

فقُتِل عاصم في غزوة الرَّجيع، والرجيع كانت بعد حمراء الأسد وحمراء الأسد كانت بعد أحد لا في أحد، فقُتِل عاصم مع بنو لحيان وهو حي من هُذيل، وأرادوا رأس عاصم ليبيعوه من أمّ المقتولين لا أبو سفيان، فمنعتهم الدَبْر بالفتح والسكون أي النحل لا الريح، فلمّا حالت الدَبْر بينهم وبينه قالوا:

دعوه حتّى تُمسي فتذهبوا عنه، فبعث الله الوادي فاحتمل عاصماً فذهب به وحده لا مع المشركين الذين أرادوا قطع رأسه، وقد كان عاصماً أعطى الله عهداً أن لا يمسَّ مشركاً في حياته ولا يمسّه مشركاً أبداً في حياته، فمنعه الله بعد وفاته مما امتنع منه حال حياته[1].

الثاني عشر: ومنها ما ورد في التفسير:

من قول النبي (صلى الله عليه وآله): إنّ الصلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاةٍ فيما سواه إلا المسجد الحرام والمسجد الأقصى ـ أي مكّة المكرّمة وبيت المقدس ـ .

ووجه الوضع في هذا الكلام:

أنّ مقتضاه كون المسجد الأقصى وهو بيت المقدس أفضل من مسجد المدينة المنوّرة، ومن الواضح أنّ هذا الكلام خلاف أخبارنا الواردة والتي تدلّ على أنّ المسجد الأقصى ومسجد المدينة متعادلان في فضل الصّلاة وأنّ الصّلاة فيهما تساوي ألف صلاةٍ في غيرهما.

وفي قبال ذلك وردت الأخبار بأنّ الصلاة في المسجد الحرام تعدل

---

(١) أُنظر: الأخبار الدخيلة: الجزء الأول: صفحة ١٧٠ ـ ١٧١.

مائة ألف صلاة، بل ورد في بعض الرّوايات كما روى السكوني عن الإمام الصادق (عليه السلام) في الكافي عدم أفضليته على مسجد الكوفة[1].

الثالث عشر: ومنها ما ورد في التفسير:

من أنّه: وقيل للصّادق (عليه السلام) أنّ عمّار الدهني شهد يوماً عند ابن أبي ليلى قاضي الكوفة، فقال له القاضي: قُم يا عمّار فقد عرفناك لا تقبل شهادتك لأنّك رافضي، فقام عمّار وقد ارتعَدَت فرائصه واستبزَعه البكاء، فقال له ابن أبي ليلى: إنّ رجلاً من أهل العلم والحديث إن كان يسوئك أن يُقال لك رافضي فتبرأ من الرّفض فأنت من إخواننا، فقال له عمّار: يا هذا، ما ذهبت والله حيث ذهبت ولكن بكيت عليك وعليَّ، أمّا بكائي على نفسي فإنّك نسبتني إلى رتبةٍ شريفةٍ لست من أهلها وزعمت أنّي رافضي، ويحك لقد حدّثني الصادق (عليه السلام) أنّ أوّل من سُمِي الرافضة السَّحرة، إلى آخره...

وممّا يدلّ على الوضع في هذا الخبر:

أنّ عمّار الدُّهني كان من العامّة لا من الإمامية، فقد قال النجاشي

---

(١) أُنظر: الكافي: الجزء الثالث: صفحة ٢٩١.

في ترجمة ابنه معاوية: وكان عمّار أبوه ثقةٌ في العامّة وجهاً، وعنونه العامّة كالقدسي وغيره[١] وقال: ذكره ابن حبان في الثقات وقال:

قال أحمد وابن معين وابن حاتم والنسائي أنّه ثقةٌ وغيره كذلك في رجالهم، وأمّا قول بعضهم فيه أنّه كان شيعياً فالشيعي عندهم من قال بأنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) أفضل من عثمان دون أبي بكر وعمر، وقد صرّح الذهبي والحاكم والنيسابوري بأنّه شيعي لا رافضي.

وأمّا عَدّ الشيخ له في أصحاب الصادق (عليه السلام) فأعمّ أيضاً من الإمامية، فإنّه قد عدّ المنصور الدوانيقي وأبا حنيفة في أصحابه، وإنّما عدّهم في أصحابه (عليه السلام) لروايتهم عنه (عليه السلام)، وأمّا رواية الكافي[٢] في باب ما يحل للمملوك النظر إليه من مولاته عن ابنه معاوية قال: كنّا عند أبي عبد الله (عليه السلام) نحواً من ثلاثين رجلاً إذ دخل أبي فرحّب (عليه السلام) به وأجلسه إلى جنبه، فأقبل إليه طويلاً ثمّ قال:

إن لأبي معاوية حاجة فلو خفّفتم، إلى آخر الخبر... فعلى عامّيّته

---

(١) أُنظر: إلى أنّه عنونه ابن حَجر في التقريب والتهذيب.

(٢) أُنظر: الكافي: الكليني: الجزء الخامس: صفحة ٥٣١.

أدل حيث أنّه (عليه السلام) عامله معاملة الأجانب لا الأصحاب.

وأيضاً روى في الفقيه[١] روى خبراً في رد شريك القاضي شهادة أبي كَهمَس لكونه رافضياً ثمّ قال: وقع مثل ذلك لابن أبي يعفور وفُضيل بن سَكَرة، فلو كان عمّار الدهني أيضاً منهم لذكره[٢].

الرابع عشر: ومنها ما ورد في التفسير:

في تفسير قوله تعالى: (أُولئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَياةَ الدُّنْيا)، قال النّبي (صلى الله عليه وآله): إنّ الله ليأمر الملائكة المقرّبين أن يتلقّوا دموعهم المحبوبة لقتل الحسين (عليه السلام) إلى الخُزّان في الجنان فيمزجوها بماء الحيوان، فيزيد في عذوبتها وطيبها ألف ضعفها، وإنّ الملائكة ليتلقّون دموع الفرحين الضاحكين لقتل الحسين (عليه السلام) فيلقونها في الهاوية ويمزجونها بحميمها وصديدها وعناقها وغَسلتها فتزيد في شدّة حرارتها وعِظم عذابها ألف ضعف يُشدّ بها، إلى آخر الكلام...

وهذا الكلام لا يحتاج إلى تعليق:

---

(١) أُنظر: أبواب القضاء: الباب ٣٥: نوادر الشهادات تحت رقم ٤.

(٢) أُنظر: الأخبار الدخيلة: الجزء الأول: صفحة ١٨٦ ـ ١٨٧.

لأنّه من الغريب جداً أن يعبر عن الضاحكين بالدموع وهو معنى لا يستقيم وتعبير لا يتناسب مع صدوره عن كاتبٍ بسيطٍ فضلاً عن أن يُنسَب للمعصوم (عليه السلام)، وما هو معلوم من أنّ منطقهم وكلامهم معروف مشخص لا يمكن أن يكون هذا منه.

الخامس عشر: ومنها ما ورد فيه من أنّه:

ثمّ قال النبي (صلى الله عليه وآله) لأبي جهل:

هذه الفرقة الثالثة قد شاهدت آيات الله ومعجزات رسوله وبقي الذى لك فأي آية تريد؟ قال أبو جهل: آية عيسى بن مريم كما زعمت أنّه كان يخبرهم بما يأكلون وما يدّخرون في بيوتهم فأخبرني بما أكلت اليوم وما أدّخرت في بيتي وزدني على ذلك بأن تحدّثني بما صنعت بعد أكلي كما زعمت أنّ الله زادك في المرتبة فوق عيسى، فقال النّبي (صلى الله عليه وآله):

أمّا ما أكلت وما أدّخرت فأخبرك به وأخبرك بما فعلت خلال أكلك وما فعلته بعد أكلك وهذا يومٌ يفضحك الله فيه باقتراحك، فإن آمنتَ بالله لم يضرّك هذه الفضيحة وإن أصررت على كفرك أضيف لك إلى فضيحة الدّنيا وخزيها خِزيَ الآخرة الذي لا يبيد ولا ينفد ولا

يتناهى، قال: وما هو؟ قال النّبي (صلى الله عليه وآله):

قعدت تتناول من دجاجةٍ مصموطة، فلمّا وضعت يدك عليها استأذن عليك أخوك أبو البختري ابن هشام، فأشفقت عليه أن يأكل منها فنحّلت فوضعتها وأرجنت عليها ذيلك حتّى انصرف عنك، فقال أبو جهل: كذبت.

وممّا يوضّح كذبه ويفضحه في جعله لهذه الرواية:

أنّ الرّجل ليس له علم بالتاريخ ولا اطلاع من الرّجال حتّى يعرف كيف يضع، فإنّ أبا البختري لم يكن أخا أبا جهل، كيف وأبو جهل مخزومي وأبو البُختري أسدي من أسد بن عبد العُزّى.

قال محمّد بن إسحاق صاحب المَغازي في قتلى المشركين في بدر:

ومن بني أسد عبد العُزّى بن قصي أبو البُختري العاصي بن هاشم بن الحارث بن أسد، ومن بني مخزوم أبو جهل عمرو بن هشام بن المُغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم، والّذي حمله على جعلهما أخوين اتحاد اسميْ أبويهما مع أنّ ابن هشام صاحب السِّيرة جعل

سيرة أبي البختري هاشم[١].

السادس عشر: ومنها ما ورد في التفسير:

من أنّه بعث النّبي (صلى الله عليه وآله) جيشاً ذات يومٍ إلى قومٍ من أشدّاء الكافرين، فأبطأ عليه خبرهم وتعلق قلبه بهم وقال: ليتَ لنا من يتعرّف أخبارهم، إلى أن قال: إذ جاءهم البشير بأنّه قد ظفروا بأعدائهم واستولوا عليهم وصيّروهم بين قتيل وجريح وأسير وانتهبوا أموالهم وسَبوا ذراريهم وعيالهم، فلمّا قرب القوم من المدينة خرج إليهم النّبي (صلى الله عليه وآله) يتلقّاهم.

فلمّا لقيهم ورئيسهم زيد بن حارثة وكان قد أمّره عليهم، فلمّا رأى زيد النّبي (صلى الله عليه وآله) نزل عن ناقته وقبّل رجله ثمّ قبّل يده، فأخذه النّبي (صلى الله عليه وآله) وقبّل رأسه، ثمّ نزل إلى النّبي (صلى الله عليه وآله) عبد الله بن رَواحة فقبّل يده ورجله وضمّه النّبي (صلى الله عليه وآله) إلى نفسه، ثمّ نزل إليه قيس بن عاصم المنقري، إلى أن قال:

وقالوا أنّا لمّا قربنا من العدو بعثنا عيناً لنا، إلى أن قال: فلمّا جَنّ

(١) أُنظر: الأخبار الدخيلة: الجزء الأول: صفحة ١٩٥.

الليل وصرنا إلى نصفه فتحوا باب بلدهم ونحن غارقون نائمون ما كان فينا منتبهٌ إلا أربعة نفر: زيد بن حارثة في جانب من جوانب العسكر يصلّي ويقرأ القرآن، وعبد الله بن رَواحة في جانب آخر يصلّي ويقرأ القرآن، فخرجوا في الليلة الظلماء الدامسة ورشقونا بنبالهم وكان ذلك دأبهم وهم بطُرقه ومواضعه عالمون، إلى أن قال:

فبينما نحن كذلك إذ رأينا ضوءً خارجاً من فيِّ قيس بن عاصم المَنقري كالنار المشتعلة، أو ضوءً خارجاً من فيِّ قتادة بن النعمان كضوء الزهرة والمشتري، وضوء خارج من في عبد الله بن رَواحة كشعاع القمر في الليلة المظلمة، ونوراً ساطعاً من في زيد بن حارثة أضوء من الشمس الساطعة الطالعة، وإذا بتلك الأنوار قد أضاءت معسكرنا حتّى أنّه أضوء من نصف النّهار وأعدائنا في ظلمةٍ شديدةٍ فأبصارنا وعُموا عنّا، إلى أن قال: فقال النّبي (صلى الله عليه وآله):

قولوا الحمد لله ربّ العالمين على ما فضلّكم به من شهر شعبان، هذا كانت ليلة غرّة شعبان وقد انسلخ عنكم الشهر الحرام وهذه الأنوار بأعمال إخوانكم هؤلاء في غُرّة شعبان ليسلفوا بها ليلاً نوراً في

ليلتها قبل أن يقعوا منهم الأعمال، قالوا: وما تلك الأعمال لنتشاغلها؟ فقال النّبي (صلى الله عليه وآله):

أمّا قيس بن عاصم المَنقري فإنّه أمر بمعروف في يوم غُرّة شعبان وقد نهى عن منكر ودلّ على خير، فلذلك قُدِّم له النّور في بارحة يومه عند قراءة القرآن، وأمّا قُتادة بن النعمان فإنّه قضى ديناً كان عليه في غُرّة شعبان، فلذلك أسلفه الله النور في بارحة يومه إلى آخره.

وممّا يوضّح كذب هذا الخبر :

وهذا الكلام مضافاً إلى عجيب مضمونه الّذي يصيح بجعله أنّ قيس بن عاصم لم يشهد غزوةً وإنّما كان إسلامه بعد الفتح، وإنّما وفد على النّبي (صلى الله عليه وآله) في وفد تميم ورجع، وأنّ زيد بن حارثة وعبد الله بن رَواحة اُستشهِدا مع جعفر الطيّار في مؤتة قبل الفتح[1].

السابع عشر: منها ما ورد في قصّة أصحاب العقبة:

قال: ثمّ أنّ النّبي (صلى الله عليه وآله) أمر بالرّحيل في أول نصف الليل الأخير وأمر مناديه فنادى ألا لا يسبقنّ النّبي (صلى الله عليه وآله) أحد إلى العقبة ولا يطئها

(١) اُنظر: الأخبار الدخيلة: الجزء الأول: صفحة ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

حتّى يتجاوزها النبي (صلى الله عليه وآله)، ثمّ أمر حذيفة أن يقعد في أصل العقبة فينظر من يمرّ به ويخبر النّبي (صلى الله عليه وآله)، وكان النّبي (صلى الله عليه وآله) أمره أن يستتر، فقال له:

إنّي أتبين الشرَّ في وجوه رؤساء عسكرك، وإنّي أخاف إن قعدت في أصل الرّجل وجاء منهم من أخاف أن يتقدمك إلى هناك للتدبير عليك ويحث بي فليكشف عنّي فيعرفني وموضعي من نصيحتك فينتهي ويخافني فيقتلني، فقال النّبي (صلى الله عليه وآله):

إنّك إذا بلغت أصل العَقبة فأقصد أكبر صخرةٍ هناك إلى جانب أصل العقبة وقل لها أنّ النّبي يأمركِ أن تنفرجي لي حتّى أدخل جوفكِ ثمّ يأمركِ أن تتثقّب فيكِ ثقبةٌ أبصر منها للمارّين ويدخل عليَّ منها الرّوح لئلا أكون من الهالكين فإنّها تصير إلى ما تقول لها بإذن الله ربّ العالمين.

فأدّى حذيفة الرسالة ودخل جوف الصخرة وجاء الأربعة والعشرون على جمالهم وبين أيديهم رجالهم يقولون بعضهم لبعض: من رأيتموه ها هنا كائناً من كان فاقتلوه، إلى أن قال: كان ذلك يوصله

الله من قريبٍ أو بعيدٍ إلى أذن حذيفة ويعيه، فلمّا تمكّن القوم على الجبل حيث أرادوا كلّمت الصخرة حذيفة وقالت: أنطلق الآن إلى النّبي (صلى الله عليه وآله) فاخبره بما رأيه وما سمعت، قال حذيفة:

كيف أخرج عنكِ وإن رآني القوم قتلوني مخافةً على أنفسهم؟ قالت الصّخرة: إنّ الذي أمكنك من جوفي وأوصل إليك الروح من الثُّقبة الّتي أحدثها فيه هو الّذي يوصلك إلى النّبي وينقذك من أعداء الله، فنهض حذيفة ليخرج وانفرجت الصَّخرة فحوّله الله طائراً فطار في الهواء محلّقاً حتّى أنقض بين يدي النّبي (صلى الله عليه وآله) ثمّ أعيد على صورته.

ولا حاجة للتعليق على هذا الكلام :

لوضوح فساده ووضعه، بل أنّ أصل القضية من إرسال حذيفة إلى العَقبة لم ترد في مصدرٍ معتبرٍ يُعتمَد عليه، وغرابة القصّة من أولها إلى آخرها كفيلةٌ بالاطمئنان بأنّ هذه الأخبار موضوعةٌ مكذوبةٌ.

ثمّ أنّنا لاحظنا من هذه المخالفات والملاحظات الشيء الكثير في التفسير يطول مع التعرّض لها المقام وفيما نقلناه منها الكفاية في إيراث الوثوق والاطمئنان بكون التفسير موضوع على لسان الإمام

العسكري (عليه السلام).

فالنتيجة النهائية:

أنّه بعد كلّ ما تقدّم من:

اولاً:عدم الطريق الصحيح للتفسير.

ثانياً:مضافاً إلى ضعف جُلّ من وقع فيه من الرّواة والرّجال.

ثالثاً:وكذلك عدم شهرة الكتاب عند المتقدّمين كما اتّضح والمتأخّرين.

رابعاً:وكذلك وعدم نفع شهرته بعد العلامة المجلسي (قدس سره) والعاملي (طاب ثراه) وعدم أثرها في إثبات صحّته واعتبار مرويات هذا التفسير.

خامساً: ويُضاف إلى ذلك المخالفات الكثيرة جداً والتي تشكّل الأعم الأكثر من الكتاب.

فلذلك يكون التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام) غير معتبرٍ ولا يصلح للاستناد إليه في مقام الاستدلال.

نعم، لابأس بالتأييد بما ورد فيه على حسب مقتضى الصناعة .

وبذلك يَتُمُّ الحديث في التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام)، تمّ بعون الله وقوته وتوفيقه ،والحمد لله ربّ العالمين.

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

القرآن الكريم

١-الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥- ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٢- كتاب الكافي: محمد بن يعقوب الكليني: المتوفى ٣٢٩ هجرياً: طبعة دار الحديث: قم المقدسة.

٣-تعاليق مبسوطة على العروة الوثقى: الشيخ محمد إسحاق الفياض: عشرة مجلدات: الطبعة الأولى: إنتشارات محلّاتي: قم المقدّسة.

٤-تهذيب الأحكام: محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥- ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٥-التنقيح في شرح العروة الوثقى: الخوئي (المتوفى ١٤١٣ هجري): ضمن موسوعة الإمام الخوئي: خمسين مجلداً.

٦-الحدّائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: تأليف الشيخ يوسف البحراني: مؤسسة النشر الإسلامي: التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٧-كتاب حاشية على المدارك: تأليف الوحيد محمد علي بن محمد باقر البهبهاني (رحمه الله) (١١٤٤ - ١٢١٦) هجري.

٨-المعتبر: المحقّق الحلي: جعفر بن الحسن الحلي: (المتوفى ٦٨٦ هجري) مؤسسة الشهداء: قم المقدّسة: ١٣٦٤: هجري شمسي

٩ -المحكم في أصول الفقه: السيد محمد سعيد الحكيم: نشر مؤسسة الحكمة.١٩٩٤ ميلادي

١٠-المباحث الأصولية: الشيخ محمد إسحاق الفياض: نشر عزيزي: ١٤٢٥ هجري. قم

١١-المستند في شرح العروة الوثقى: تقرير أبحاث السيد أبي القاسم الخوئي (قدس سره) (المتوفى عام ١٤١٣هجري) ضمن موسوعة الإمام الخوئي خمسين مجلداً.

١٢-مستمسك العروة الوثقى: تأليف السيد آية الله العظمى محسن الحكيم (قدس سره).

١٣-مصباح الفقيه: آغا رضا الهمداني: طبعة حجرية: منشورات مكتبة الصدر: طهران.

١٤-وسائل الشيعة: الحر العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣- ١١٠٤ هجري): مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي:١٤١٦ هجري.

١٥-الوافي: الفيض الكاشاني: (١٠٠٧-١٠٩١ هجري) منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): أصفهان: ١٤٠٦ هجري. تحقيق ضياء الدين الحسيني الأصفهاني.

١٦-وسائل الشيعة: الحر العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣- ١١٠٤ هجري): مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي:١٤١٦ هجري.

١٧-مباحث الأصول: أبحاث السيد محمد باقر الصدر (المستشهد ١٤٠٠ هجري): تقرير السيد كاظم الحسيني الحائري: دار البشير: ١٤٢٥ هجري.

١٨-مصباح المنهاج: تأليف السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم: نشر مؤسّسة الحكمة.

١٩-كشف المحجة لثمرة المهجة: السيد ابن طاووس: ت: ٦٦٤ هجري: طبعة: ١٩٥١ميلادي:١٣٧٠ هجري: المطبعة الحيدرية: النجف الاشرف.

٢٠-مختارات رجالية: الشيخ عادل هاشم: الطبعة الأولى: ١٤٤١ هجري: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٢١-الفوائد الرجالية: السيد محمد مهدي بحر العلوم: تحقيق وتعليق السيد محمد صادق بحر العلوم: الطبعة الأولى:١٣٦٣ هجري: شمسي: المطبعة: افتاب: الناشر: مكتبة الصادق: طهران.

٢٢-كامل الزيارات: ابن قوليه: ت: ٣٦٩ هجري: دار الحجة (عجل الله تعالى فرجه): الطبعة الأولى:١٤٣٥ هجري.

٢٣-نهاية الدراية: السيد حسن الصدر: تحقيق: ماجد الغرباوي: نشر: المشعر.

٢٤- مشايخ الثقات: غلام رضا عرفانيان: مؤسّسة بوستان كتاب: الطبعة الثالثة.

٢٥-معجم رجال الحديث: السيد أبو القاسم الخوئي: (المتوفى ١٤١٣هجري) الطبعة الخامسة: ١٤١٣هجري.

٢٦-مستدرك الوسائل: المحدّث النوري: الحسين بن محمد تقي (١٢٥٤ - ١٣٢٠هجري): مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام): قم: ١٤١٧ هجري.

٢٧-كامل الزيارات: جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى ابن قولويه (المتوفى ٣٦٧هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم.

٢٨-قبسات من علم الرجال: أبحاث السيد محمد رضا السيستاني: جمعها ونظمها السيد محمد البكاء: طبعة أولية.

٢٩-قاموس الرجال: محمد تقي التستري (المتوفى ١٣١٦هجري): طهران: ١٣٩٧هجري.

٣٠-الفهرست: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥-٤٦٠ هجري) مؤسّسة نشر الفقاهة: قم: ١٤١٧هجري.

٣١- الفهرست: منتجب الدين بن بابويه (المتوفى ٥٨٨ هجري) منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي: قم: ١٣٦٦هجري.

٣٢-عدّة الأصول: الشيخ الطوسي: (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة آل البيت عليهم السلام: قم المقدسة: ١٤٢٠هجري.

٣٣-الرجال: الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم: ١٤١٥هجري.

٣٤- الرجال: الكشّي أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز (من علماء القرن الرابع الهجري) مؤسّسة الأعلمي: كربلاء: العراق.

٣٥- الرجال: النجاشي: أحمد بن علي (٣٧٢ - ٤٥٠ هجري) دار الأضواء: بيروت: ١٤٠٨ هجري.

٣٦-الرجال: ابن داود الحسن بن علي الحلي: (من علماء القرن السابع الهجري) منشورات المطبعة الحيدرية: النجف الأشرف: ١٣٩٢هجري.

٣٧-تفسير القمّي علي بن إبراهيم (من أعلام القرن الثالث والرابع الهجري)مؤسّسة دار الكتاب للطباعة والنشر:قم:١٤٠٤ هجري.

٣٨-تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي: أحمد بن علي (المتوفى ٤٦٣هجري) المكتبة السلفية: المدينة المنورة.

٣٩- تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك) محمد بن جرير الطبري: (المتوفى ٣١٠ هجري) مؤسّسة الأعلمي: بيروت.

٤٠-الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

فهرس الموضوعات

-

فهرس الموضوعات

مقدمة ٩
الكلام في الأصل في حادثة كتابة هذا التفسير: ١٤
المسيرةُ التاريخيةُ لكتاب التفسير المنسوب للإمام العسكري (عليه السلام): ٢١
وأمّا في القرن الخامس الهجري: ٢٧
نعم، تعرّض للإشارة إلى التفسير ابن الغضائري في رجاله: ٢٧
نعم، لابدّ من الوقوف هنا عند جهاتٍ:.....٢٨
الجهة الأولى: ٢٨
الاعتراض الأوّل: ٢٨
الاعتراض الثّاني: ٢٨
الاعتراض الثّالث:.....٢٩
الاعتراض الرابع:.....٣٢
أمّا الاعتراض الأول فمردودٌ بالقول: ٣٢
وأمّا الردّ على الاعتراض الثاني فهو:.....٣٣
وأمّا الاعتراض الثالث فالردّ عليه هو: ٣٤

وأمّا الاعتراض الرّابع فيردّ عليه: ٣٥
الجهة الثانية: ٣٦
نعم، يمكن أن يُقال: ٣٧
ولكن يمكن أن يُقال: ٣٨
فتحصّل ممّا تقدّم: ٣٨
وأمّا القرن السادس الهجري : ٣٨
المحطّة الأولى: ٣٨
محطّة الشيخ أبو منصور الطبرسي (المتوفى ٥٤٨ للهجرة) في كتابه الاحتجاج: ٣٨
المحطّة الثانية: ٤٠
وهي محطّة ابن شهرآشوب (المتوفى ٥٨٨ للهجرة): ٤٠
الجهة الأولى: ٤١
الجهة الثانية: ٤١
المحطّة الثالثة: ٤٢
وهي محطّة قطب الدين الراوندي (المتوفى سنة ٥٧٣ للهجرة): ٤٢

وأمّا الكلام في القرن السابع الهجري: ٤٣
وأمّا الكلام في القرن الثامن الهجري: ٤٤
وأمّا الكلام في القرن التاسع الهجري: ٤٥
وأمّا الكلام في القرن العاشر الهجري: ٤٦
وأمّا الكلام في القرن الحادي عشر الهجري: ٤٦
فقد صرّح المحقق الفيض الكاشاني (المتوفّى ١٠٩١ للهجرة):.....٤٧
وأمّا الحر العاملي (قدس سره) (المتوفّى ١١٠٤ للهجرة):.....٤٧
ولكن لنا في المقام كلام حاصله: ٤٨
ومن جملة من تعرض للتفسير وذكره في غير مورد يظهر من كلامه الاعتماد عليه العلامة المجلسي (رحمه الله).....٤٩
وأمّا الكلام في القرن الثاني عشر الهجري: ٥١
وأمّا الكلام في القرن الثالث عشر: ٥٢
وأمّا في القرن الرابع عشر الهجري:.....٥٣
وأمّا في القرن الخامس عشر الهجري:.....٥٤
فقد تعرّض له جمع منهم سيّد مشايخنا المحقّق الخوئي (قدس سره) ٥٤

وكذلك تعرّض له المحقّق محمد تقي التُستري (قدس سره) ٥٥
وممن تعرّض للتفسير أيضاً الميرزا أبو الحسن الشعراني (رحمه الله) صاحب حاشية مجمع البيان قال فيها:.....٥٧
وممّن تعرّض للتفسير السيّد محمّد هاشم الخوانساري صاحب رسالة تحقيق حال الكتاب المعروف بفقه الرضا (عليه السلام) حيث قال فيها:...٥٨
فتحصّل مما تقدم: ٥٩
اولاً: ٥٩
ثانياً: ٥٩
ثالثاً: ٦٠
رابعاً: ٦٠
خامساً:.....٦١
سادساً:.....٦١
سابعاً:.....٦٢
ثامناً: ٦٢
تاسعاً:.....٦٢

الكلام في الطرق إلى التفسير: ٦٤
الطريق الأول: ٦٤
ولمزيد اطلاع على النّسخ لا بأس بالتعرّض لها على نحو من التفصيل: ٦٤
أولاً: النّسخة أ: ٦٤
ثانياً: النسخة ب: ٦٥
ثالثاً: النّسخة د: ٦٥
رابعاً: نسخة ط: ٦٦
خامساً: نسخة ق: ٦٦
سادساً:نسخة و: ٦٧
وسلسلة السند تضمُّ سبعة رجالٍ: ٦٩
أمّا الأول وهو محمّد بن علي بن محمّد بن جعفر الدقّاق: ٦٩
وأمّا الثّاني وهو محمّد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان: ٦٩
وأبو الحسن هذا هو محمّد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان، وذلك لأمرين: ٧٠

الأمر الأول: ٧٠
الأمر الثاني: ٧٠
وأمّا الثالث وهو جعفر بن أحمد بن علي القمّي: ٧٢
وأمّا الرابع وهو أبو جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي الشيخ الصدوق (طاب ثراه): ٧٢
وأمّا الخامس فهو أبو الحسن محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي: ٧٣
الوجه الأول: ٧٤
الوجه الثاني: ٧٤
الوجه الثالث: ٧٤
فالنتيجة: أنّ وثاقة محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي ليست ثابتةٌ. ٧٦
وأمّا السّادس وهو أبو يعقوب يوسف بن محمّد بن زياد: ٧٦
نعم، أشار إليه ابن الغضائري في رجاله ووصفه بالمجهولية وقال في ترجمة محمّد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي: ٧٧
نعم، ذكر البعض وجهاً للقول بوثاقته ٧٧

وأمّا السّابع وهو أبو الحسن علي بن محمد بن سيّار: ٧٨
وأمّا الكلام في الطريق الثاني :.....٨٠
النّسخة الأولى نسخة س: ٨١
النّسخة الثّانية وهي نسخة ص:.....٨٢
النسخة الثالثة: النّسخة و: ٨٣
النّسخة الرابعة وهي النّسخة د:.....٨٣
النّسخة الخامسة وهي النّسخة ب: ٨٣
أمّا الأوّل وهو الشيخ أبي الفضل شاذان بن جبرائيل القمّي:.....٨٤
وأمّا الثّاني وهو السيّد محمد بن شراهِك الحسيني الجرجاني: ٨٤
وأمّا الثّالث وهو السيّد أبي جعفر مهدي بن الحارث الحسيني المرعشي: ٨٥
وأمّا الرّابع فهو أبي عبد الله جعفر بن محمد الدُرُستي: ٨٥
وأمّا الخامس فهو محمّد بن أحمد بن العباس الدُرُستي:.....٨٥
فالنتيجة في نهاية المَطاف: ٨٦
هذا تقريباً تمام الحديث في الطرق إلى التفسير. ٨٧

أولاً: ٨٧
وثانياً: ٨٨
الأول: قال علي بن محمّد.....٨٨
الثاني: ما في التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري (عليه السلام) من أنّه: .٩١
ثمّ قوله في الأول: ٩٤
الثالث: ما ورد فيه من أنّه قال أمير المؤمنين (عليه السلام): ٩٥
وقد علّق المحقّق التُستري (قدس سره) على المقام بالقول: ١٠١
وروى الطبري، عن هشام الكلبي، عن أبي مخنف: ١٠١
وقال المفيد في الإرشاد في عنوان قتل ميثم: ١٠٣
وفي الطبري قال ابن العرقي: ١٠٣
وروى الطبري عن ابن مخنف: ١٠٤
الرابع: ومنها ما في تفسير قوله تعالى: ١٠٥
وذكر المحقّق التُستري (قدس سره) أنّه: ١٠٥
الخامس: ما ورد في التفسير من قوله: ١٠٦
السّادس: ما ورد في التفسير: ١٠٦

السّابع: ما ورد في التفسير : ١٠٨
الثامن: ومنها ما ورد في التفسير: ١٠٩
وعنونه المفيد معه في اختصاصه وقال: ١١٣
العاشر: ومنها ما ورد في التفسير: ١١٣
وممّا يوضّح ويؤشّر على جعل هذا التفسير وأنّه موضوع: ١١٤
الحادي عشر: ما ورد في التفسير : ١١٥
الثالث عشر: ومنها ما ورد في التفسير : ١١٨
الرابع عشر: ومنها ما ورد في التفسير : ١٢٠
الخامس عشر: ومنها ما ورد فيه من أنّه: ١٢١
قال محمّد بن إسحاق صاحب المَغازي في قتلى المشركين في بدر: . ١٢٢
السادس عشر: ومنها ما ورد في التفسير: ١٢٣
السابع عشر: منها ما ورد في قصّة أصحاب العقبة: ١٢٥
فهرسُ المصادرِ والمراجعِ ١٣١
فهرس الموضوعات ١٤١